النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام
عن أجل الاشتراكية

■ العدد : 634 ■ من 25 الى 31 دجنبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

قانون المالية والنظام الجبائي بالمغرب:

من الجباية المخزنية إلى ميزانية القمع (1880 – 2026)

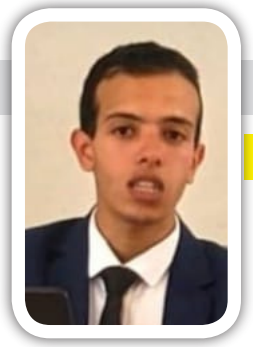

شمسي عبد المجيد:

ضيف العدد

قانون المالية 2026 ليس ميزانية "إصلاحية" بل وثيقة لتجديد آليات الهيمنة الطبقية في ظل النيو ليبرالية التابعة

15

قراءة في مفهوم الدولة المخزنية

12

الإعلام العمومي في خدمة الاستبداد والفساد

06

09 08 07

كلمة العدد:

الأزمة الاجتماعية في المغرب، أية جبهة للمواجهة؟

يعيش الشعب المغربي أزمة اجتماعية خطيرة تجد أسبابها العميقة، بالأساس، في سيطرة الثالوث المشكل من الامبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية، والكتلة الطبقية السائدة والمافيا المخزنية على اقتصاد بلادنا.

فهدف هذا الثالوث ليس توفير العيش الكريم لشعبنا، من خلال توفير الشغل القار والسكن اللائق والتعليم والخدمات الطبية الجيدة، بل خدمة مصالحه التي يمكن إجمالها في خدمة التراكم الرأسمالي التبعي من خلال الاستغلال المكثف للطبقة العاملة، بل أيضا التراكم البدائي للرأسمال من خلال نهب الخيرات الطبيعية وتدمير أنماط الإنتاج السابقة، خاصة الإنتاج الفلاحي الصغير وتحويل الفلاحين إلى الجيش الصناعي الاحتياطي(الجزء الأكبر من القطاع غير المهيكل) واستغلالهم، بشكل غير مباشر، بواسطة التحكم في السوق والقروض.

إن التجاوز الجدري لهذا الواقع يتمثل في القضاء على سيطرة هذا الثالوث-الذي تقوى مؤخرا بالصهيونية- على المقدرات البشرية والطبيعية لشعبنا وإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية التي تعبر عن مصالح الطبقات الشعبية(الطبقة العاملة وعموم الكادحين والجزء الأكبر من الطبقات الوسطى) ويتطلب بالتالي، التقدم في بناء الأدوات السياسية الضرورية(حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وجبهة الطبقات الشعبية) وكذا التنظيمات الذاتية المستقلة للطبقات الشعبية، وفي مقدمتها النقابات العمالية، التي تشكل الامتداد والعمق الجماهيري لهذا الحزب وهذه الجبهة.

إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وجبهة الطبقات الشعبية سيرورة معقدة وطويلة. لذلك لا بد من بناء جبهات تكتيكية للجواب على المطالب الملحة للشعب الذي لن ينتظر حتى يتم بناء هذا الحزب وهذه الجبهة. إن هذه المطالب تتجسد، على المستوى السياسي، في التخلص من المخزن ومن التطبيع مع الكيان الصهيوني وعلى المستوى الاقتصادي في التخلص من السياسات النيوليبرالية والاستجابة للمطالب الاجتماعية الملحة للجماهير الشعبية.

إن الشروط تنضج بسرعة لبناء هذه الجبهة: فحركة 20 فبراير كانت محاولة أولى لبنائها. غير أن ضعف تأهيل القوى الفاعلة فيها وتناقضاتها سمحت للنظام بإجهاضها. لكن مع ذلك، تركت هذه الحركة بصماتها وسط الشعب، من حيث تراجع الخوف والاستعداد للنضال وتطور الوعي بمن هم أصدقاء الشعب ومن هم أعداؤه. كما تركت بصماتها وسط القوى الديمقراطية والحية التي يعي جزء هام منها ضرورة الحوار العمومي من أجل تقريب وجهات النظر فيما يخص بناء الجبهات التكتيكية والمشروع البديل للنظام المخزني ولليبرالية المتوحشة وتلبية الحاجيات الملحة للشعب المغربي. ولا بد من الاستفادة من تجارب النضالات الشعبية، وخاصة حراك الريف،فيكيك،جيل زيد ...

إن القوى الديمقراطية والحية تتحمل مسئولية تاريخية في:

-التقدم الجدي والسريع والواضح في الحوار العمومي لأنه يمثل مسألة جوهرية وحاسمة في:

إرجاع الثقة وسط الشعب المغربي في العمل السياسي الذي عمل النظام والقوى الانتهازية، «اليسارية» والإسلامية على إفساده. كما ساهم في ذلك فكر ما بعد الحداثة الذي روجت له الآلة الدعائية الأخطبوطية للإمبريالية والذي عمل على ترسيخ فكرة أن أدوات الصراع الطبقي(على المستوى النضال السياسي، الحزب والجبهة، وعلى المستوى النضال الاقتصادي، النقابات) أصبحت متجاوزة لفائدة النضال التجزيئي والفئوي والهوياتي. لا يمكن إنكار أهمية هذه الأبعاد بل يجب إيجاد تمفصل سديد بينها وبين أدوات النضال الطبقي.

إن ذلك من شأنه أن يساهم في توحيد النضالات القوية(حراكات، إضرابات، إعتصامات، مسيرات...) التي تعيشها بلادنا والتي يتم إجهاضها وقمعها بسبب تشتتها ونفور هذه الحركات النضالية من القوى السياسية والاجتماعية المناضلة.

-الانخراط الفاعل في كل النضالات الشعبية وبناء علاقات الثقة معها. ومن جهتها يجب على هذه الحركات التفاعل الايجابي مع القوى السياسية والنقابية والمجتمعية المناضلة.

-تعاني القوى المناضلة على العموم من عجز واضح على الارتباط بهذه النضالات و توجيهها و إعطائها أفقا رحبا. و لعل طرح برنامج لتوحيد هذه النضالات قد يشكل مدخلا هاما للارتباط بها.

إن عناصر هذا البرنامج يجب أن تنطلق من الواقع الملموس للنضالات الشعبية التي تشهدها بلادنا ومن لمطالب التي توجد في قلبها وتكون نتيجة الحوار العمومي حول الجبهة المنشودة.

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

في بيان المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE:

وحدة النضال النقابي والاجتماعي خيارنا لنواجهة سياسات التقشف والاجهاز على الحريات النقابية والحقوق الاجتماعية والمهنية

تواصل الحكومة الحالية سياساتها الليبرالية المتوحشة واختياراتها اللاشعبية على حساب عموم الشعب المغربي مما يعمق الأزمة البنيوية ويُفاقم تدهور الأوضاع العامة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وذلك في ظل الخضوع التام لإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

هذه السياسات كرست اقتصاد الريع، وعمقت الفوارق الطبقية والمجالية، وقوضت القدرة الشرائية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية. وتتجلى نتائجها في الارتفاع الكبير للأسعار، وتجميد الأجور، وتزايد البطالة والهشاشة وتفكيك القطاعات العمومية وتسليع الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة وشغل وسكن .... مع تقليص الإنفاق الاجتماعي والتراجع عن الدور الاجتماعي للدولة، في انتهاك صريح لمبادئ العدالة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية.

وفي نفس السياق، يأتي الهجوم الممنهج على قطاع التعليم العمومي باعتباره أحد أعمدة الدولة الاجتماعية. ويتسارع تفكيكه التدريجي عبر خوصصته وتفويت خدماته الحيوية للقطاع الخاص، تحت يافطة «الإصلاح» و«الحكامة»، حيث صادق البرلمان في دجنبر 2025 على مشروع قانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي. كما أن تنزيل مشاريع وقوانين تنظيمية مستوحاة من توصيات المؤسسات المالية الدولية، دون إشراك حقيقي للشغيلة التعليمية، أدى إلى المساس بالمكتسبات المهنية، وتكريس الهشاشة والتعاقد، وتدهور شروط العمل والتعلم. إن هذه الاختيارات تهدد مجانية التعليم وجودته ودوره التحرري، وتحوّله إلى سلعة تخضع لمنطق السوق بدل اعتباره حقا اجتماعيا أساسيا.

وتستمر وزارة التربية الوطنية والحكومة في نهج سياسة التسويف والمماطلة والتهرب من تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الحركة النقابية، بدءا باتفاق 26 أبريل 2011 إلى اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، مما يكشف غياب الإرادة السياسية الحقيقية لإصلاح المنظومة التعليمية والارتقاء بأوضاع نساء ورجال التعليم والمعالجة النهائية للملفات الفئوية التي عمرت لسنوات. فبدل الوفاء بالالتزامات والتعاطي الجاد مع المطالب المشروعة، تصر الوزارة على تنزيل ما تسميه «إصلاحات» مفروضة من فوق والتي ليست في جوهرها سوى إجراءات تخريبية تستهدف التعليم العمومي ومكتسبات العاملين به، وتكرس الهشاشة، وتعمق الاختلالات البنيوية، وتفتح الباب على مصراعيه لمزيد من الخوصصة وتفويت القطاع للخواص. إن هذه السياسات اللامسؤولة تنذر بمزيد من الاحتقان والاحتجاج، وتضرب في العمق استقرار المنظومة التعليمية وحق أبناء الشعب في تعليم عمومي مجاني موحد وجيد من التعليم الأولي إلى العالي

فبعد تدارس مجمل مستجدات القضايا التنظيمية خلال اجتماعه العادي، فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

يتقدم بأصدق عبارات التعازي والمواساة إلى أسر ضحايا انهيار عمارة بفاس وضحايا الفيضانات التي ضربت مدينة آسفي وباقي مناطق المغرب، ويعبّر عن تضامنه الكامل مع جميع المتضررين، كما يؤكد على ضرورة تحمل الحكومة لمسؤولياتها عبر التعويض العادل والسريع للمتضررين، وإعادة تأهيل البنيات التحتية المتضررة، واتخاذ إجراءات وقائية استعجالية لتفادي تكرار مثل هذه المآسي مستقبلاً، بما يضمن كرامة المواطنين وسلامتهم وربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

يرفض بالمطلق كل القرارات والتشريعات الرجعية التراجعية والتصفوية (قانون الإضراب ومخطط تخريب أنظمة التقاعد...) التي تستهدف الحقوق والمكتسبات الاجتماعية والمهنية، وتخدم منطق التقشف وتصفية القطاعات العمومية، وتعمق الهشاشة والاستغلال في انصياع تام لإملاءات وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية والسياسات النيوليبرالية المعادية لمصالح الشعب المغربي.

يندد بالسياسة الممنهجة في الترهيب وانتهاك الحريات العامة والنقابية والحق في التظاهر والاحتجاج... عبر القمع والاعتقالات والقرارات الإدارية التعسفية الانتقامية، والمتابعات الكيدية والمحاكمات الصورية، والأحكام الجائرة، في محاولة يائسة لتكميم الأفواه وكسر النضالات المطلبية المشروعة، وفرض مناخ الخوف والانضباط القسري.

يؤكد موقف FNE الرافض لقانون التعليم المدرسي لما يحمله من توجهات خطيرة تشرعن التسليع التعليم وخوصصته، وتحول المدرسة العمومية إلى مجال للاستثمار والربح، بما يضرب مبدأ تكافؤ الفرص، ويقوّض حق بنات وأبناء شعبنا في تعليم عمومي مجاني موحد وجيد من التعليم الأولي إلى العالي، ويعمق الفوارق الطبقية والمجالية.

يجدد رفضه المطلق لقانون تجريم الإضراب الذي تم فرضه على الطبقة العاملة، ويستنكر بشدة المناورات الحكومية الرامية لتمرير مشروع قانون التعليم الجامعي 24-59 ذي المضامين التدميرية لكل مقومات التعليم الجامعي العمومي، ومشروع قانون تخريب أنظمة التقاعد.

يدين بشدة مناورات الحكومة ووزارة التربية الوطنية الهادفة إلى التملص من تنفيذ الاتفاقات الموقعة، وعلى رأسها اتفاق 26 أبريل 2011 واتفاقي 10 و 26 دجنبر 2023، معتبرة ذلك ضربا سافرًا لمبدأ التعاقد والالتزام، وتفريغا للحوار الاجتماعي والقطاعي من جدواه، واستخفافا بالنضالات المريرة للشغيلة التعليمية وقضاياها العادلة والمشروعة، ومحاولة مكشوفة لإفراغ الاتفاقات من مضمونها، بما يكرس منطق التحكم والاستهتار بالحركة النقابية... كما يلح على التعجيل بتنفيذ جميع هذه الاتفاقات الملزمة وغير القابلة للتراجع، ويرفض منطق الالتفاف والمراجعة الأحادية، مؤكدا على تشبث الجامعة FNE بمواصلة النضال الوحدوي والميداني إلى حين تحقيق المطالب العادلة والمشروعة، وإنصاف كل ضحايا التشريعات السابقة، وجبر الضرر المادي والمعنوي الذي لحقهم.

يؤكد على تضامنه المطلق مع الأستاذة نزهة مجدي المعتقلة ظلما وعدوانا على خلفية انخراطها في النضال من أجل إسقاط مخطط التعاقد وإدماج كل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية، ويطالب بإطلاق سراحها.

يجدد تضامنه المطلق واللامشروط مع نضالات التنسيق النقابي للتعليم الأولي من أجل الادماج في الوظيفة العمومية، ويطالب الحكومة ووزارة التربية الوطنية والتعليم والرياضة بالتعجيل بفتح حوار مسؤول وجدي مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية حول هذا الملف.

يعلن تضامنه المطلق والمبدئي مع احتجاجات كل الفئات التعليمية التي أعلنت عن مبادرات نضالية المساعدون التربويون الأساتذة العرضيون سابقا فوج 2007 الأساتذة منشطو التربية غير النظامية ومحو الأمية سابقا، الأساتذة المرتبون في الدرجة الأولى ضحايا المادتين 81 و 87 المقصيون من الأثر الإداري والمالي لخارج السلم على أرضية اتفاق 26 أبريل 2011، منسقو مدارس. كم، المتصرفون التربويون).

يطالب الحكومة باعتماد السلم المتحرك للأجور بالزيادة في الأجور بما يتماشى والارتفاع الكبير للأسعار. وكذا برفع التجميد عن معاشات المتقاعدين المجمدة لأكثر من 25 سنة بما يضمن الكرامة وتلبية متطلبات الحياة....

يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية النضال والاحتجاج، وإسقاط جميع المتابعات القضائية والإدارية ذات الطابع الانتقامي باعتبارها خرقًا سافرًا لحقوق الإنسان وللحق في التعبير والتنظيم.

يدعو نساء ورجال التعليم إلى الانخراط الواعي والمسؤول في مختلف الأشكال النضالية التي تخوضها الجبهات المناضلة، وفي مقدمتها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، والجبهة المغربية للتصدي لقانوني الإضراب والتقاعد من أجل إسقاط التطبيع المخزي، والتصدي لكل التشريعات الرجعية التراجعية، ومواجهة الهجوم الممنهج على القطاعات العمومية الأساسية، الهادف إلى تسليع خدمات الصحة والتعليم والنقل والسكن والشغل....

وفي الختام، يهيب بكل القوى المناضلة والديمقراطية والتقدمية إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية. وتوحيد الصفوف والنضالات من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية ومناهضة كل أشكال التطبيع، والتصدي لكل السياسات الهادفة إلى تصفية المكتسبات التاريخية للشعب المغربي.

الرباط، في 23 دجنبر 2025
عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

شبيبة النهج االديمقراطي العمالي تدين اعتقال الأستاذة مجدي

اعتقال الأستاذة اعتقال للوطن، من أجل جبهة شبابية موحدة ضد الاعتقال السياسي

أقدمت القوات الأمنية على توقيف الاستاذة النزهة مجدي، المناضلة في صفوف التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، وذلك مباشرة بعد رفض محكمة النقض الطعن في الحكم القضائي القاضي بحبسها 3 أشهر نافذة على خلفية نضالها المبدئي والشرعي في معركة إسقاط مخطط التعاقد المشؤوم والدفاع عن الوظيفة والمدرسة العموميتين.

ويأتي خبر اعتقال الأستاذ نزهة مجدي، في سياق وطني عام متسم بارتكاب النظام المخزني أبشع الجرائم الاقتصادية والاجتماعية في صفوف الشبيبة المغربية المألومة بعد عقود من السياسات النيوليبرالية المتوحشة، واعتقالات بالجملة في صفوفها وصلت وثيرة غير مسبوقة إبان احتجاجات جيل زد والمدونين والفنانين وقبلهم شباب حراك الريف.

إن شبيبة النهج الديمقراطي العمالي وهي تطالب بالإطلاق الفوري لسراح الأستاذة نزهة مجدي ووقف المتابعات الكيدية في صفوف مناضلات ومناضلي التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، فإنها تعتبر الحملة المسعورة في اعتقال الشباب المناضل المبدع والطموح ما هو إلا دليل جديد على أن النظام المخزني الممثل لتحالف قوى الفساد والريع والتبعية والاحتكار لا قدرة له على تلبية المطالب الشبابية.

وشبيبة النهج الديمقراطي العمالي وهي تدين تصاعد حملة الاعتقال السياسي، فإنها تجدد دعوتها الصادقة لكافة القوى الشبيبة السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية والطلابية لتشكيل جبهة ديمقراطية موحدة ضد سياسات القمع المخزني والاعتقال السياسي الذي يطال الشباب/ات المحتج المناضل.

المكتب الوطني
19دجنبر 2025

الجمعية بجهة بني ملال–خنيفرة تتضامن مع المعطلين المضربين عن الطعام بتادلة

يتابع المكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بني ملال–خنيفرة بقلق كبير تدهور الوضع الصحي للمعطلين المعتصمين بقصبة تادلة ياسين تلجة ومحمد أيت الوسكاري اللذان يخوضان اعتصاما وإضرابا مفتوحا عن الطعام بلغ يومه 49، مما يهدد حقهما المقدس في الحياة ويشكل خطرا كبيرا على وضعهما الصحي والنفسي، في ظل التجاهل ولا مبالاة من طرف السلطات الجهوية والمحلية وعدم تحملها للمسؤولية.

وعوض ان يفتح المسؤولون حوارا جادا ومسؤولا مع المضربين عن الطعام ،وإيجاد حل لملفهما لجؤوا إلى ممارسة المزيد من العنف ضدهما وصل إلى توجيه سيل من الاستدعاءات والمضايقات، كان آخرها اعتقال الرفيق ياسين تلجة قبل تمتيعه بالسراح بعد يومين من الحراسة النظرية. كما عمدت السلطات بمدينة تادلة في خطوة بئيسة الى مصادرة مستلزمات اعتصام الرفيق تلجة من أفرشة ولافتة فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتادلة.

إننا بالمكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بني ملال–خنيفرة، ونحن نتابع تطورات معركة المعطلين المضربين عن الطعام بتادلة نعلن ما يلي:

- تضامننا مع المعطلين المضربين عن الطعام الرفيق ياسين تلجة ومحمد ايت الوسكاري ومؤازرتهما في معركتهما من أجل حقهما في الشغل؛
- تضامننا مع المناضل عمر الإبراهيمي المعتقل على خلفية أشكاله الإحتجاجية السلمية من أجل الحق في الشغل، ونطالب بالإطلاق الفوري لسراحه؛
- إدانتنا واستنكارنا الشديدين لتجاهل السلطات بتادلة وبني ملال لملف المعطلين المضربين عن الطعام ونحملهما مسؤولية تدهور الحالة الصحية للمضربين عن الطعام؛
- مطالبتنا لكل المسؤولين من منتخبين وسلطات بتادلة وبني ملال من أجل فتح حوار حاد ومسؤول مع المعطلين المضربين عن الطعام والاستجابة لمطالبهما العادلة والمشروعة؛
- دعوتنا لكل الإطارات الحقوقية، النقابية والسياسية بالجهة والوطن عموما لتقديم كل أشكال الدعم مع المعطلين المضربين عن الطعام بتادلة، والتنسيق من أجل مبادرات نضالية دعما لهما من أجل حقهم العادل والمشروع في الشغل؛
- مناشدتنا، من منطلق دفاعنا عن الحق المقدس في الحياة، للرفيق ياسين تلجة والمناضل محمد آيت الوسكاري بتعليق إضرابهما المفتوح عن الطعام حفاظا على حياتهما وسلامتهما الجسدية.
- نحمل السلطات المسوولية كاملة في حماية حياة المضربين عن الطعام وأعتصامهما في هذه الأجواء الباردة وما يترتب عن ذلك من مضاعفات صحية.

عن المكتب الجهوي بني ملال-خنيفرة
22 دجنبر 2025

وجدة:

بائعو السمك يطالبون بإصلاح يحافظ على رمزية السوق التاريخية ويضمن كرامتهم

في إطار مواصلة النضال المشروع دفاعًا عن الحقوق المهنية والمكتسبات الشرعية، عقد بائعو السمك بسوق باب سيدي عبد الوهاب التاريخي بمدينة وجدة اجتماعًا تواصليًا وتنظيميًا يوم الأربعاء 17 دجنبر 2025 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال، وذلك بمقر الاتحاد المغربي للشغل بوجدة، خصص للتحضير والاستعداد للوقفة الاحتجاجية الثانية المقرر تنظيمها يوم الجمعة 19 دجنبر 2025 على الساعة الحادية عشرة صباحًا أمام مقر ولاية جهة الشرق وعمالة وجدة–أنكاد.

ويأتي هذا الاجتماع في سياق يتسم بتنامي القلق في صفوف المهنيين إزاء وضعية السوق، وما يرافقها من اختلالات وتحديات تمس استقرارهم المهني والاجتماعي، وتؤثر سلبًا على استمرارية هذا المرفق التجاري التاريخي الذي يشكل جزءًا من الذاكرة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة منذ أكثر من ثمانين عامًا.

وقد أكد المجتمعون، من خلال نقاش جاد ومسؤول، تشبثهم بحقهم في إصلاح حقيقي وشامل للسوق، إصلاح يراعي خصوصيته التاريخية، ويضمن كرامة المهنيين، ويحفظ مصدر رزقهم، بعيدًا عن أي مقاربات أحادية أو حلول ترقيعية لا تستجيب لانتظاراتهم المشروعة.

كما شدد بائعو السمك على أن الحوار الجاد والمسؤول يظل السبيل الأمثل لمعالجة الإشكالات المطروحة، وبناء حلول توافقية تضمن استقرار المهنيين والحفاظ على سوق السمك التاريخي بباب سيدي عبد الوهاب، باعتباره مكونًا أساسيًا من التراث المحلي لمدينة وجدة.

وتجسيدًا لهذا الموقف، أعلن بائعو السمك خوضهم الوقفة الاحتجاجية الثانية تحت شعار:

«نحن جزء من تاريخ سوق السمك التاريخي بباب سيدي عبد الوهاب بوجدة منذ ثمانين عامًا... إصلاح السوق ضرورة، والحوار الجاد السبيل لضمان استقرار المهنيين والحفاظ على السوق التاريخي»،

داعين كافة الجهات المعنية إلى تحمل مسؤولياتها والتفاعل الإيجابي مع مطالبهم العادلة والمشروعة، بما يخدم المصلحة العامة ويحفظ الحقوق ويصون التاريخ.

محمد علاي: مناضل نقابي (إ م ش)

بوعنان:

شهيدة وجرحى، تلاميذ ضحايا انقلاب «حافلة» نقل مدرسي

أدى انقلاب «حافلة» للنقل المدرسي تقل تلاميذ من بلدة امباج/ جماعة بوعنان، إلى وفاة تلميذة وعدة اصابات متفاوتة الخطورة نقل 27 حالة: 17 حالة إلى مستشفى الراشيدية و10 نحو بوعرفة.

كما أن أصيب السائق اصابة وصفت بالخطيرة...

قبل عشرين يوم فقط دق التلاميذ جدران الخزان!

قبل عشرين يوما فقط، تلاميذ بلدة أمباج/جماعة بوعنان دقوا ناقوس الخطر ونبّهوا لخطورة ما يحصل ببلدتهم، نبهوا لخطورة الحافلات المهترئة وخطورة الحلول الترقيعية، بالضبط، بتاريخ 02 دجنبر 2025 تلاميذ أمباج قاطعوا الدراسة وخاضوا مسيرة على الأقدام تعبيرا عن رفضهم لحافلة مهترئة دائمة الأعطاب، وللمطالبة بتوفير نقل مدرسي خاص بهم بدل حلول الديبناج التي تعاملت بها الجمعية المكلفة والجماعة ...

طالبوا بنقل خاص بهم يعفيهم من معاناة الوصول لنقطة اجتماعهم بهذا النقل الترقيعي، لكن لا من مجيب، تلقوا وعودا بحل المشكلة في أقل من أسبوع، لكن الوعد كان عبارة عن غيمة زائفة وأمل كاذب اعتاد اللامسؤولون صناعته وترويجه لستر عيوبهم.

طالبوا ولم يكونوا على علم بأن لهم مع الموت المفاجئ موعدا قريبا، لم يعلموا إذ ركبوا الحافلة اللعينة صباح اليوم والتي طالما حال عطبها دون التحاقهم بالمدرسة، لم يعلموا أنها ستنفجر وسيفقد السائق السيطرة على الحافلة وسيفقدون زميلتهم مونية إلى الأبد، وسيسمعون أنين بعضهم البعض في مستشفيات الراشدية التي لم تكن وجهتهم إذ حملوا محافظهم واتجهوا نحو المدرسة ...

سامحينا يا مونية! لم تتوفر لك المدرسة قرب منزلك كما لأبناء وطنك الذي يصفونه بأنه وطن تكافؤ الفرص الذي يتسع للجميع، إلا أنه ضاق عليك أيتها الشهيدة الصغيرة. سامحينا، فبعد حرمانك منَ المدرسة القريبة تم حرمانك من النقل نحو المدرسة البعيدة، فاضطررت للاستيقاظ في الصباح الباكر لقطع المسافات في البرد القارس كي تصلي للنقل المهترئ الذي يكمل بك الطريق، لقد قاومت كثيرا، لكن الوطن لم ينتبه لمعاناتك وأنت على قيد الحياة، اليوم تفارقينا وقريبا جدا سينساك ميتة كما نسيك حية ... فسامحينا عزيزتي، فنحن الأموات الذين لا زلنا نتنفس لا نستطيع أن نقدم لك شيئا سوى اعتذارنا.

عبد الصادق بنعزوزي

عمال كولدمين يخوضون الاعتصام في باطن الأرض

استشهاد عامل جديد يفاقم الغضب العمالي في جبل عوام

تحت وطأة الأمطار الغزيرة، نظم عمال منجم جبل عوام بموقع «إكر أوجنا» وقفة احتجاجية بعد استشهاد زميل لهم سقط أثناء العمل يوم 15 ديسمبر 2025. هذه الوقفة تأتي لمنع أي محاولة للتلاعب في محضر تحديد سبب الوفاة،

اعتصام في باطن الأرض:

في خطوة احتجاجية تصعيدية وغير مسبوقة، خاض عمال مقاولة كولدمين اليوم الاثنين 22 دجنبر 2025 اعتصاما مفتوحا في أعماق الأرض، شمل مناجم سيدي أحمد، وعوام، وإغرم أوسار، وإغر أوجنا. ويأتي هذا القرار الجريء بعد سلسلة من التراكمات والاختلالات التي جعلت من باطن الأرض ملاذا أخيرا لإسماع صوتهم المبحوح فوقها، حيث لم يكن قرار الاعتصام وليد الصدفة، بل كان نتيجة مباشرة للحادث المأساوي الأخير الذي أودى بحياة عامل ينتمي للمقاولة. هذه الوفاة لم تكن مجرد رقم في سجل حوادث الشغل، بل كانت الفتيل الذي أشعل نار السخط الكامن، معتبرين إياها ضريبة قاسية لإهمال شروط السلامة والتدبير العشوائي الذي يطبع عمل المقاولة.

ويؤكد المعتصمون أن إدارة المقاولة تنهج سياسة الآذان الصماء تجاه ملفهم المطلبي، خاصة في النقاط المتعلقة بعدم الالتزام بمقتضيات المحاضر الموقعة والتهرب من تطبيق القانون، بالإضافة إلى ملف الترسيم وهو النقطة الأكثر إثارة للجدل، حيث يتهم العمال مدير المقاولة بالإقصاء المفضوح والمقصود لجميع العمال المنضوين تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في خطوة تضرب في عمق الحريات النقابية، فضلا عن تسجيل توالي الحوادث الخطيرة نتيجة انعدام ظروف العمل اللائقة وغياب شروط الصحة والسلامة المهنية.

من جهتها، أوردت مصادر نقابية أن هذه الأزمة كانت متوقعة، حيث سبق وأن تم التنبيه إلى أن سياسة المحاباة وإقصاء الأجهزة النقابية الجادة من الحوار لن يؤدي إلا إلى التصعيد، مشددة على أن محاولة إرساء سلم اجتماعي دون إشراك الاجهزة ضمن المقاربة التشاركية هو قفزة في الفراغ تهدد استقرار مراكز العمل. وفي ظل هذا الوضع المحتقن، يحمل العمال المعتصمون ومعهم مكتبهم النقابي المسؤولية الكاملة لمدير مقاولة كولدمين وباقي المسؤولين عن تبعات هذا الاعتصام في باطن الأرض، وما قد يترتب عنه من تداعيات صحية أو أمنية للمعتصمين.

إن صرخة عمال كولدمين من أعماق المناجم اليوم هي نداء لرد الاعتبار لكرامة العامل، وتطبيق القانون، ووقف نزيف الأرواح في مناجم الموت، فهل ستتحرك الجهات الوصية قبل فوات الأوان؟

هل تحول المناولة مستقبل المنجم إلى مقبرة للعمال؟

> إن صرخة عمال كولدمين من أعماق المناجم اليوم هي نداء لرد الاعتبار لكرامة العامل، وتطبيق القانون، ووقف نزيف الأرواح في مناجم الموت، فهل ستتحرك الجهات الوصية قبل فوات الأوان؟

في ظرف اسبوع ، استيقظ الرأي العام المحلي والعمالي بمنطقة جبل عوام على وقع حادثة شغل اخرى، تنضاف إلى سلسلة الحوادث الدامية التي باتت تؤثث يوميات المنجم. هذه الحوادث التي تكررت بشكل مريب في أقل من شهر، تضع المقاولة المناولة لجبل عوام في قفص الاتهام، وتطرح علامات استفهام كبرى حول معايير السلامة والتدبير داخل هذا الورش المنجمي الاستراتيجي.

تفيد المعطيات الواردة من الميدان أن المقاولة المعنية تشتغل في ظروف توصف بـ الكارثية، حيث يغيب الحد الأدنى من شروط الصحة والسلامة المهنية.

نقص حاد في القفازات، وأحذية السلامة، والملابس الواقية.

استخدام أدوات عمل متجاوزة تقنيا ولا تساير خطورة العمل المنجمي. سوء تدبير وتسيير واضح يغلب منطق الربح السريع على حساب أرواح «شهداء الخبز» ومعاناة المعطوبين.

المثير للاستغراب هو أن هذه الحوادث أغلبها تتركز في البئر الجديد، وهو المشروع الذي تعتبره الشركة الأم فخر إنتاجها ومستقبل استمراريتها. إن حدوث هذه الانهيارات والحوادث في قلب النابض للمنجم يعكس سوء تقدير إداري فادح في إسناد الأشغال التحضيرية لمقاولات مناولة تفتقر للكفاءة والمسؤولية، مما يضرب في الصميم سمعة الشركة الأم التي باتت تتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية عن قرارات إسناد صفقات لجهات لا تحترم كرامة العامل.

إن استمرار هذا الوضع لن يقف عند حدود الإصابات الجسدية والأرواح، بل سيمتد ليؤثر سلباً على السلم الاجتماعي بالمنطقة وعلى السمعة التجارية والمالية للشركة . إن سياسة الربح السريع وتجاهل التدابير الاحترازية قد تؤدي إلى عواقب وخيمة لا يمكن التكهن بحجمها.

ختاما، يبقى التساؤل المطروح: إلى متى سيظل دم العامل بجبل عوام رخيصا أمام جشع المقاولات؟ وهل ستتدخل الجهات الوصية والمراقبة لوقف هذا النزيف قبل وقوع كارثة كبرى؟

اللهم سلم سلم.. وحفظ الله عمالنا من كل مكروه.

منقول بتصرف عن صفحة عمال شركة تويسيت-تيغزة، المنضوون في النقابة الوطنية للطاقة والمعادن (ك. د. ش)

فعاليات سياسية وحقوقية وجمعوية تؤكد:

النكبات المتتالية جراء فيضان وادي البطحاء بالجرف نتيجة التدبير المحلي الفاسد

أكدت فعاليات سياسية وحقوقية وجمعوية، إلى جانب منابر إعلامية بجهة درعة تافيلالت، أن الفيضانات التي عرفها وادي البطحاء بجماعة الجرف، يوم الأحد 14 دجنبر، والتي خلّفت انهيار عدد من المنازل وتضرر أخرى، وما صاحبها من خسائر مادية وبيئية جسيمة، ليست قضاءً وقدرًا، بل نتيجة مباشرة لتدبير محلي فاسد تتحمل مسؤوليته الجهات المعنية.

وأوضحت هذه الفعاليات أن الكارثة التي غمرت منابع/رؤوس الخطارات، والتي تتجدد كل سنة، وأسفرت عن أضرار كبيرة في المساكن والبنية البيئية، تعود أساسًا إلى تغيير مجرى وادي البطحاء، معتبرة ذلك العامل الرئيسي فيما حدث. كما حمّلت المسؤولية للجهات التي رخصت لإقامة ضيعات وبنايات داخل مجرى الوادي أو في مجاله الطبيعي، في خرق واضح للقانون واستهتار صارخ بسلامة المواطنين وممتلكاتهم.

وأضافت أن التأخير غير المبرر في بناء وصيانة الأسوار الواقية والمنشآت الكفيلة بحماية منابع/رؤوس الخطارات ساهم بدوره في تفاقم الوضع، رغم ما يمثله نظام القنوات المائية الجوفية (الخطارات) بالمغرب من تراث بيئي عريق ذي أبعاد اجتماعية واقتصادية مهمة، باعتباره نموذجًا للاستدامة البيئية في مواجهة الجفاف، ومرجعًا هندسيًا متقدمًا في تدبير الموارد المائية.

وأشارت الفعاليات إلى أن هذه الكوارث الناتجة عن الفيضانات المتكررة لوادي البطحاء تتجدد مع كل سنة مطيرة منذ عدة أعوام، حيث تحصد المباني وأحيانًا الأرواح، وتدمر الخطارات التي تشكل مصدر عيش الساكنة. ورغم توالي التحذيرات والمطالبات الصادرة عن الفعاليات المحلية، لم تلقَ هذه النداءات أي تجاوب يُذكر من طرف المسؤولين عن الشأن المحلي، في وقت كان فيه السكان المتضررون يضطرون إلى ترميم الجدار الواقي بوسائلهم المحدودة.

وطالبت الفعاليات بضرورة جبر الضرر الذي لحق بالأسر المتضررة، عبر تمكينها من الدعم الكافي لإعادة بناء المنازل المنهارة أو الآيلة للسقوط، واعتماد مقاربة اجتماعية تشاركية وشفافة تراعي الوضعية الاجتماعية للأسر المتضررة، بعيدًا عن أي شكل من أشكال المحسوبية أو الزبونية.

كما شددت على ضرورة اعتماد حلول جذرية واستباقية لتفادي تكرار مثل هذه الكوارث، من خلال منع الترخيص لأي نشاط أو بناء داخل مجاري الأودية ومحيطها، ومراجعة وثائق التعمير بما يراعي المخاطر الطبيعية، وتسريع إنجاز البنيات الوقائية، وإشراك الساكنة والمجتمع المدني والخبراء في بلورة حلول مستدامة.

وأكدت مصادر متخصصة أن ما حدث لا يمكن تفسيره بالسيول الطبيعية فقط، بل هو نتيجة تحويل متعمد لمجرى وادي البطحاء، بعد إقامة ضيعات فلاحية في أعالي الوادي، ما أدى إلى تغيير اتجاه الجريان نحو قصور تاريخية مأهولة بالسكان، دون أي اعتبار لسلامة المواطنين أو ممتلكاتهم أو للتوازنات البيئية.

وأشارت المصادر نفسها إلى أن فيضان وادي البطحاء وقع خلال السنة الماضية، مخلفًا أضرارًا جسيمة، دون أن تتخذ أي إجراءات أو حلول وقائية من طرف المسؤولين عن التدبير المحلي، ليتكرر السيناريو ذاته هذه السنة، ولكن بشكل أوسع وأشد كارثية.

في المواجهة: أمام هذا الوضع، أصبح الجرف اليوم في مهب الريح، في ظل تعدد الفرق، وتضارب المصالح، وغياب القرار الموحد، في حين أن الخطر بات يهدد الجميع دون استثناء.

ففريق أول لا يعنيه سوى نفسه ومصالحه الضيقة، يضرب عرض الحائط المصلحة العامة للجرف، مستهترًا بأرواح الساكنة، رافعًا شعار: «أنا ومن بعدي الطوفان». فريق لا يهمه وادي البطحاء، حتى وإن زحفت مياهه على قصور الجرف كافة، غير عابئ بما وقع في آسفي أو بما خلفه فيضان 1965 من مآسٍ، ما دامت مصالحه المؤقتة مؤمَّنة؟!...

وفريق ثان متشبث بالمصلحة العامة للجرف، يتألم لما آلت إليه الأوضاع في هذه النكبة، ويدرك أن الخطر حقيقي وقائم، وأن التهاون قد يقود إلى كارثة لا تُحمد عقباها.

وفريق ثالث يقف موقفًا رماديًا، يجالس الجميع دون موقف واضح، وكأن الحياد في مثل هذه اللحظات «فضيلة»، بينما هو في الحقيقة هروب من المسؤولية.

وفريق رابع يتمثل في المنتخبين والسلطات والمجلس البلدي، يفضل الانتظار والترقب، في انتظار "مخرجات الأغلبية"، كما ظهر في خرجات بعضهم الإعلامية بعد يومين من الكارثة، وكأن الأرواح المهددة يمكنها انتظار الحسابات السياسية.

ولا يمكن إغفال الدور الذي قام به بعض شباب الجرف، الذين وجدوا أنفسهم، في غياب المنتخبين والسلطات، في مواجهة الفيضان بوسائلهم البسيطة. فبينما اكتفت الجهات المسؤولة بإطلاق الوعود، بادر شباب الجرف، خصوصًا شباب قصر «اللحاين»، إلى حلول ترقيعية باستعمال أكياس الرمل والتراب لمحاولة صدّ مياه وادي البطحاء وبناء جدار مؤقت، وهي محاولات تكررت في كل موسم فيضان. ومع الأسف، تحولت هذه المبادرات إلى "حل" غير معلن اقتنعت به السلطات، وتم إقناع الشباب المتطوع بوعود تبيّن لاحقًا أنها كاذبة، قبل أن تقع الكارثة ويتأكد أن هؤلاء الشباب كانوا يعوضون تقصيرًا رسميًا واضحًا.

لكن الأخطر من كل ذلك، بروز فريق خامس لعب دور "البوليس السياسي" من داخل الأشكال النضالية، ساعيًا إلى تشويه الفعل النضالي وشيطنة كل مبادرة صادقة.

وأمام هذا التشتت، تضيع المصلحة العامة للبلدة. فبدون وحدة وتضامن حقيقيين، ستبقى دار لقمان على حالها. كما أن أي حل جدي يمر حتمًا عبر إزالة الضيعات والمباني المحدثة في المجرى الأصلي للوادي، وتسوية كل الوضعيات غير القانونية داخل مجرى وادي البطحاء، وردم الآبار القريبة من منابع/رؤوس الخطارات، وإعادة بناء الجدار الواقي وفق معايير هندسية دقيقة، لا بحلول ترقيعية. وإلا سنظل ننتظر الأسوأ، وربما لن يكون قصر "المنقارة" وحده هذه المرة، بل الجرف بأكمله. لذلك، كفى من الاستهتار بأرواح البشر، وكفى من المقامرة بحياة أهل الجرف، من قصر "فزنة" إلى قصر "حنابو". فالعبرة بما وقع في آسفي، فهل من متعظ؟

علي لخضر

الإعلام العمومي في خدمة الاستبداد والفساد

م .ش

الإعلام الرسمي أداة مركزية تحتكره الأنظمة السياسية الاستبدادية للتحكم في مصير الشعوب بهدف التأثير عليها وصناعة ما يسمى بالرأي العام قصد تزكية الأهداف التي تخدم مصلحة هذه الأنظمة والتي تتناقض مع مصلحة الجماهير الشعبية المتمثلة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فكل الأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية، استعملت، ولازالت تستعمل، الإعلام لتخدير الشعوب عبر شحنها بالتفاهات والإنجازات الوهمية، أو عبر إلهائها بكرة القدم، قصد إبعادها عن المطالبة بحقوقها المشروعة. فالإعلام هو الأسلوب الأنجع لشرعنة القمع والتضييق على القوى الديمقراطية والأصوات الحرة بمبررات الخروج عن الإجماع الوطني والمصلحة العامة. فقد تم استعمال الإعلام العمومي لإخفاء العديد من الجرائم كالتصفيات خارج القانون للعديد من المعارضين السياسيين والاعتقالات بالجملة للشباب تحت ذرائع الحفاظ على الأمن العام ورعاية مصالح الوطن والمواطنين ضد من يسمونهم ب « أعداء الأمة «.

نتذكر جميعا، على سبيل المثال لا الحصر، كيف حاول النظام المخزني إخفاء معالم السجن الرهيب بتازمامارت لعدة سنوات، هذا السجن الذي كان يعد مقبرة حقيقية للسجناء الذين فارق العديد منهم الحياة في ظروف لا يمكن تصورها، لقد أخفى الإعلام الرسمي وجود هذا السجن عن الإعلام الدولي الذي حاول التعرف عليه، بفضل عدة مبادرات نضالية داخل وخارج المغرب، محاولا إظهار المنطقة كمحمية طبيعية، تتميز بإنتاج الورود (قلعة مكونة) وليس فيها أي سجن.

لقد أدى تطور العلوم والتكنولوجيا إلى إحداث ثورة هائلة في مجال الإعلام، ساهمت في عولمة الأخبار والتواصل الاجتماعي، وأصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة، يمكن لحدث ما أن يجوب كافة أو مجمل مناطقه في لحظة وجيزة. هذه الثورة التكنولوجية أدت إلى فقدان الثقة في الإعلام الرسمي للأنظمة السياسية وانتقال ملايين المواطنين والمواطنات في مختلف بقاع العالم إلى الإعلام البديل الذي توفره المواقع الاجتماعية بشكل مستمر. في نفس السياق، أصبح الإعلام الرسمي للنظام المخزني فاقدا لكل مصداقية وهجره جزء كبير من الشعب متوجها إلى الإعلام البديل الذي وفرته الثورة الرقمية. لذلك يسارع النظام إلى سن ترسانة من القوانين الزجرية المجحفة التي تجرم الإعلاميين والمدونين الذين ينشرون أخبار مختلف التجاوزات والخروقات المتعددة التي تتعرض لها الطبقات الشعبية. فمازال العديد من الصحفيين والمدونين يقبعون في زنازين الذل والعار، لا لشيء إلا لأنهم حاولوا فضح مختلف الجرائم الاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى زيادة غنى المافيات المخزنية على حساب عيش وكرامة الطبقات الشعبية. إننا نجد يوميا في مختلف المواقع الاجتماعية أخبارا عن هدم منازل السكان في الدواوير والأحياء المتواجدة في ضواحي المدن والتي تستهدفها المافيات العقارية لبناء عمارات ومباني تدر عليها أرباحًا خيالية، تحت حماية السلطات المخزنية التي تقوم بما يلزم من قمع وتهديد وترهيب السكان ليقبلوا بسياسة الأمر الواقع.

لقد خاض العديد منهم نضالات بطولية، لكن تدخل القوات القمعية والسلطات القضائية الحامية لمصالح الرأسمال المحلي والأجنبي تجعلهم يتنازلون عن حقهم والقبول بما تجود به المافيات العقارية. نفس الشيء نجده فيما يتعلق بالارتفاع المهول والمتزايد لأسعار المواد الأساسية والمحروقات التي أصبحت الطبقات الشعبية عاجزة عن اقتنائها من الأسواق. فالإعلام الرسمي يحاول على مدار الساعة إيهام الشعب بأن هذه الزيادات هي ناتجة عن الظروف المناخية أو عن انعكاسات الحرب في اوكرانيا أو غيرها من التبريرات الكاذبة، في حين يبين الإعلام البديل أن ارتفاع الصادرات الفلاحية إلى الأسواق الخارجية هي السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار داخل الأسواق الشعبية، كما يبين الأرباح الهائلة التي يراكمها الرأسماليون المتحكمون في الأرض والماء. في نفس السياق يوضح الإعلام البديل جرائم استنزاف الفرشة المائية من طرف اللوبيات الفلاحية عبر الزراعات المستهلكة للماء كالأفوكا. من جهة ثانية تلويث البيئة من طرف الشركات الرأسمالية التي تستخرج المعادن (مثال الشركة التي تستخرج معدن الفضة في منطقة اميضر والتي خاض السكان نضالات لعدة سنوات تمثلت في الاعتصام والإضرابات عن الطعام والتي لعب فيها الإعلام البديل دورا أساسيا بتعريفها لدى الرأي العام الدولي)، فضلا عن الفيديوهات التي تتعرض لمآسي السرقة والجرائم المرتكبة وحالات الاغتصابات وبشكل عام لمختلف الأمراض الاجتماعية التي تنخر جسم المجتمع. أمام هذا المتنفس الإعلامي، الخارج عن سيطرة النظام المخزني، يسارع إلى خلق شبكة من أشباه الإعلاميين الذين وفر لهم بطائق الصحافة ومكنهم من تمويلات هامة وهو ما يسمى بالذباب الإلكتروني. مهمة هذه الشبكة التي تتشكل من شابات وشباب محبط بعد أن سدت في وجهه كل الأبواب، فقد يستسلم البعض لتقديم خدماته، التي تتمثل في تلميع صورة النظام وإخفاء ملامح القبح المتمثلة في تنفيذ سياسات لاشعبية تخدم مصالح التكتل الطبقي السائد المبنية على تنمية ثروات الرأسمال المرتبط عضويا بمصالح الشركات العابرة للقارات على حساب القوت اليومي للشعب. وبالمقابل فهو يسن سياسات إعلامية تهدف إلى تجريم كل من ينشر تجاوزات أجهزته وفضحها.

هل يمكن ان يتحول النظام السياسي السلطوي السائد إلى نظام ديمقراطية حقيقية؟

ع الغاني القباج

في المغرب، تُعتبر الملكية دستورية وفقًا للدستور. ومع ذلك، يحتكر الملك موقعًا محوريًا ومهيمنًا يحتكر السلطة. أما المؤسسات السياسية الرئيسية، البرلمان والحكومة، فهي خاضعة لسلطته.

ومنذ التفجيرات الإرهابية التي وقعت يوم 16 مايو/أيار 2003 في الدار البيضاء، بدأ النظام السياسي استراتيجية تضخيم وتطوير وتحديث الأجهزة الاستخباراتية والأمنية،

وتطورت سلطوية النظام السياسي بنهج سياسة قمع الأصوات المعارضة، صحفيين ومدونين، ونشطاء سياسيين وحقوقيين، سياسة قمعية تبلور تهما وفق حق عام وفساد وإرهاب وجرائم الجنسية. مع تسخير القضاء لصياغة تهم تستهدف حرية التعبير والتظاهر لترهيب الممارسة الصحفية والسياسية التي تنتقد النظام السياسي.

لم يكن دستور 2011، والانتخابات السابقة لأوانها في نوفمبر 2011 سوى خطة لمواجهة تحول «حركة 20 فبراير» إلى صيرورة ثورية تهدد النظام السياسي. وبالتالي استمرار سيطرة المؤسسة الملكية ومصالح طبقة البرجوازية الريعية على السياسة والاقتصاد والمجتمع.

مع استمرار سلطوية النظام السياسي وتضخم دور الأجهزة الأمنية، تحول إلى نظام سياسي بوليسي، تضمن له «الاستقرار» والاستمرار، وبالتالي لا يهمه بلورة وتطبيق سياسة حقيقية للاستجابة الفعلية للمطالب الاجتماعية للطبقات الشعبية ولمطلب إقرار نظام ديمقراطي حقيقي تكون كل السلط فيه للقوى السياسية التي يختارها الشعب بانتخابات حرة ونزيهة كي يتمكن الشعب من محاسبتها.

فالملك، كمؤسسة ملكية، هو السلطة السياسية الحقيقية في النظام السياسي المغربي. ويشكل الديوان الملكي، والمؤسسة الأمنية، مركز السلطة، والقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. ويتم تنزيل هذا القرار في مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك. ومع ذلك فالنظام السياسي تخترقه تناقضات ومصالح اقتصادية-سياسية، مع تضخم الأجهزة الأمنية، وتغول طبقة البرجوازية الكمبرادورية.

> إن القوى السياسية التي تبلور خطها السياسي وفق إمكانية تغيير النظام السياسي السائد إلى نظام ديمقراطي تمارس وهما سياسيا، وتعيد التاريخ نفسه، في المرة الأولى كمأساة، وفي المرة الثانية كمهزلة، كما خلص كارل ماركس لذلك وهو يحلل ماديا التاريخ الإنساني.

لكن السؤال الأهم هو هل يمكن تحول النظام الملكي السائد إلى نظام ديمقراطي؟

ما يعانيه النظام السياسي والاجتماعي والثقافي في المغرب يتلخص في أزمة «الديمقراطية»، أي أزمة النظام السياسي. فلم يتغير الجوهر السلطوي للنظام السياسي، منذ دستور 1962، أي منذ أكثر من ستين سنة، رغم تغيير الدساتير وتغيير الملك. والسياسة الاقتصادية السائدة استمرت، طيلة 60 سنة، تخدم مصالح البرجوازية الكمبرادورية والرأسمالية الامبريالية. أما السياسة الاجتماعية فقد عمقت وزورت الفقر، وأصبح الفقراء ينتظرون الصدقات. واستمرت أزمة التعليم والصحة، والشغل.

في مثل هذا الواقع، يطرح كلما تفجرت الأزمة الاقتصادية الاجتماعي والسياسية من جديد ما يسمى «نموذج تنموي». وهذا الفشل، يعبر عن فشل نظام سياسي، أي استمرار أزمة «الديمقراطية» وأزمة النظام السياسي. وتجلت هذه الأزمة، في فشل محاولات بلورة نظام سياسي، يجمع بين مؤسسات سياسية وإيديولوجية متناقضة، وتركيب بين مؤسسات تقليدية (مؤسسة دينية ومؤسسة مخزنية) ومؤسسات تسمى حديثة: انتخابات، برلمان، حكومة، قضاء، جماعات ملحية لكنها في نهاية التحليل خاضعة ومستسلمة للجوهر السلطوي اللا ديمقراطي.

هل يمكن أن يتحول النظام السياسي السلطوي السائد إلى نظام ديمقراطية حقيقية؟

إن القوى السياسية التي تبلور خطها السياسي وفق إمكانية تغيير النظام السياسي السائد إلى نظام ديمقراطي تمارس وهما سياسيا، وتعيد التاريخ نفسه، في المرة الأولى كمأساة، وفي المرة الثانية كمهزلة، كما خلص كارل ماركس لذلك وهو يحلل ماديا التاريخ الإنساني.

قانون المالية والنظام الجبائي بالمغرب:

من الجباية المخزنية إلى ميزانية القمع (1880 – 2026)

« جرت العادة أن تخصص جريدة النهج الديمقراطي في هذه الفترة من كل سنة ملف العدد لقانون المالية. وفي هذا الملف نسلط الضوء على قانون المالية 2026 وانعكاساته الاجتماعية من خلال ثلاثة مقالات قيمة لمتخصصين في المجال ومناضلين فاعلين في الساحة السياسية والحقوقية والنقابي.

تندرج هذه المقالات الثلاثة ضمن قراءة نقدية شاملة للسياسات الجبائية والمالية العمومية بالمغرب، من منظور تاريخي-اجتماعي يربط بين بنية الدولة المخزنية، ومنطق توزيع الثروة، ووظيفة قانون المالية كأداة لإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية. ورغم اختلاف زوايا المعالجة، فإن الخيط الناظم بينها هو تفكيك الأسس غير العادلة التي يقوم عليها النظام الجبائي والميزانياتي، وبيان استمراريته من مرحلة ما قبل الاستعمار إلى اللحظة الراهنة.

ينطلق المقال الأول من القطاع الفلاحي كنموذج دالّ لفهم منطق الإخضاع والإعفاء، منذ فرض ضريبة «الترتيب» سنة 1880 في سياق التحالف المخزني-الاستعماري، وصولًا إلى قانون المالية لسنة 2026. ويُبرز كيف استُخدمت الجباية أداة للهيمنة السياسية وتفكيك البنى الجماعية، ثم كيف جرى توظيف الإعفاء لاحقًا لخدمة مصالح كبار الملاكين والرأسمال، في استمرارية واضحة لمنطق تاريخي واحد.

أما المقال الثاني، فيسلّط الضوء على البعد الطبقي للمناصب المالية المحدثة في قوانين المالية، مبرزًا كيف تعكس اختيارات التوظيف العمومي أولويات الدولة: تعزيز الجهاز الأمني-القمعي، الامتثال لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، وتهميش القطاعات الاجتماعية الحيوية، مع ربط ذلك بدينامية الصراع الطبقي والحراكات الاجتماعية.

ويأتي المقال الثالث ليعمّق هذا التحليل من خلال تفكيك مشروع قانون المالية لسنة 2026، مبرزًا أولوية تمويل القمع على حساب الحقوق الاجتماعية، وتكريس الضرائب غير المباشرة، وتخفيف العبء الجبائي عن الرأسمال، في تناقض صارخ مع مبدأ العدالة الجبائية المكرّس دستوريًا.

تشكل هذه المقالات، مجتمعة، مساهمة نقدية في فهم قانون المالية ليس كنص تقني محايد، بل كاختيار سياسي-طبقي يعكس موازين القوى السائدة، ويفتح النقاش حول ضرورة بديل جبائي ومالي قائم على العدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية.

قانون المالية لسنة 2026: أولوية لتمويل القمع

عزيز شوقي

في سنة 1955، لم يُفض الاستقلال في المغرب إلى الشروع في مسار حقيقي للتحرر وتقرير المصير للشعب المغربي. ومع ذلك، وبالنظر إلى موازين القوى التي كانت مواتية نسبيًا للحركة الوطنية، تم انتزاع بعض الحقوق، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. غير أنه، منذ ستينيات القرن الماضي، انطلق مسلسل تراجعي سيتسارع خلال ما سُمّي بـ«سنوات الرصاص»، التي تميّزت بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (الاعتقال التعسفي، ممارسات التعذيب، الاختفاء القسري، الإعدامات خارج نطاق القضاء...)، فضلا عن غياب الديمقراطية والحرمان من الحقوق الأساسية في مجالات التعليم والصحة والسكن، وبشكل عام من العدالة الاجتماعية الكفيلة بضمان الحرية والكرامة الإنسانية. وقد كرّس هذا التطور ترسيخَ النيوكولونيالية والسلطة المخزنية التعسفية التي نصّبت نفسها ضامنًا محليًا للوضع القائم وحاميةً لمصالح الإمبريالية.

وقد مكّنت النضالات الاجتماعية من مقاومة هجوم المخزن والحفاظ على بعض المكتسبات الاجتماعية التي ستُعاد من جديد إلى دائرة الاستهداف منذ ثمانينيات القرن الماضي، مع تنفيذ «برنامج التقويم الهيكلي» المفروض من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبعد وفاة الملك الحسن الثاني، جرى تنظيم «استراحة قصيرة» عبر هيئة الإنصاف والمصالحة، دون أن تُستكمل بعدالة انتقالية حقيقية أو بإصلاحات في نمط الحكامة، مما كرّس الإفلات من العقاب بخصوص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إن غياب القطيعات البنيوية يفسّر استمرار السياسات الاقتصادية السابقة مع اعتماد «خطاب اجتماعي» جديد لتمويه نظام سياسي ما يزال قائمًا على القمع والظلم.

حاليًا، يتّسم السياق، على وجه الخصوص، بعودة انتهاكات حقوق الإنسان، وإنْ مع ابتكار في الأساليب. فقمع الشباب الذين عبّروا عن أنفسهم من خلال «جيل GENZ» يُجسّد هذه الحقيقة بوضوح. كما نشهد قضاءً أكثر خضوعًا، وتحييدًا للقوى السياسية التقليدية، مع تفشي الفساد.

وفي هذا الإطار، وبالرد على هذا الحراك، نصّ مشروع قانون المالية لسنة 2026 على زيادة بنسبة 67،87% في مناصب المالية (PB) بوزارة الداخلية، وأكثر من 100% بالنسبة لإدارة السجون (من 1000 منصب مالي سنة 2025 إلى 2020 منصبًا سنة 2026). وفي مجال الصحة، بلغت الزيادة في المناصب المالية نسبة استثنائية قدرها 23،07% مقارنة بسنة 2025. غير أنه، وبشكل مفارق paradoxal، لم تتجاوز في مجال الصحة الزيادة في نفقات الموظفين 3،92% فقط (15،80 مليار درهم سنة 2025 و16،42 مليار درهم سنة 2026). وهكذا، فإن «القطب الأمني» (الداخلية، الدفاع، وإدارة السجون) يستحوذ على 55،61% من مجموع المناصب المالية. وعلى سبيل المقارنة، لم يحصل قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات سوى على 52 منصب مالي، أي ما يعادل 0،14% من مجموع مناصب الميزانية.

أما توظيف المدرسين في قطاع التعليم العمومي، فيُناط بـ«الأكاديميات الجهوية» التي تتمتع حاليًا بوضعية مؤسسات عمومية، ما يعني أن المدرسين الجدد لا تُؤدّى أجورهم من الميزانية العامة للدولة، بل من ميزانيات SEG–MA، رغم الإعلان عن إلغاء التوظيف بالعقدة (؟؟؟). وهي وضعية ما تزال تتسم بالغموض المالي.

تمثل ميزانية قطاع الصحة العمومية 3،02% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 8،23% من الناتج الداخلي الإجمالي لوزارة الداخلية (بما في ذلك الحسابات الخصوصية للخزينة). ومع قطاع الدفاع، ترتفع النسبة إلى 13،10% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 9،43% فقط لقطاعي التعليم والصحة مجتمعين.

أما الدين العمومي، الذي لا ينبغي الخلط بينه وبين دين الخزينة، فيتجاوز حاليًا 100% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتبلغ نفقات فوائد وعمولات الدين العمومي 44،24 مليار درهم، أي 11،07% من المداخيل الجبائية المتوقعة سنة 2026. ومع المبلغ المخصّص لاستهلاك/سداد الدين العمومي، والمقدّر بـ64،16 مليار درهم، تصل النسبة إلى 28،77% من المداخيل الجبائية. ومن جهة أخرى، يبلغ حجم الاقتراضات سنة 2026 نحو 123 مليار درهم، سيُخصّص أساسًا لسداد استهلاك الدين والفوائد والعمولات، أي ما مجموعه 108،21 مليار درهم، بما يعادل 88% من هذه الاقتراضات. الاقتراض من أجل السداد... إنه ببساطة حلقة مفرغة.

على المستوى الجبائي، لا جديد يُذكر. فالضرائب غير المباشرة تمثل 56% من مجموع المداخيل الجبائية. وتُعدّ الضريبة على القيمة المضافة (TVA) المصدر الأول لتمويل السياسات العمومية على المستويين الوطني والترابي. وتكشف هذه الأرقام عن تناقض صارخ مع الفصل 39 في الدّسْتورِ الذي يكرّس مبدأ العدالة الجبائية.

أما أهم التدابير الجبائية التي يتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2026، فتهدف إلى تسهيل تحويل الجمعيات الرياضية إلى شركات خاصة، ولا سيما في كرة القدم. وهكذا تسير «سلعنة marchandisation» المجتمع المغربي و«كَرْوَتَته footballisation» جنبًا إلى جنب، في امتداد متواصل للمنطق التجاري ليشمل كل مجالات الحياة الاجتماعية.

لقد استفاد «رجال الأعمال» على الطريقة المغربية داخل الحكومة، خلال السنوات الماضية، من تخفيضِ مساهمتهم الجبائية. فبين 2023 و2026، تمت برمجة خفض تدريجي في السعر العادي للضريبة على الشركات من 31% إلى 20%. وفي سنة 1986 كان هذا السعر في حدود 45%. وهكذا، خلال 40 سنة، انخفض السعر العادي للضريبة على الشركات، أي الضريبة على الرأسمال، بـ25 نقطة!

في المقابل، تم خلال سنة 2023 إلغاء السعر المخفّض البالغ 10% المخصّص للمقاولات الصغرى، ليُعوّض تدريجيًا بسعر 20% في أفق سنة 2026.

كما أقدم قانون المالية لسنة 2024 على الإلغاء التدريجي للمعدّلات المخفّضة للضريبة على القيمة المضافة (7% و14%)، والإبقاء على معدّلين فقط: 10% و20%. وهو في الواقع توحيد من الأعلى، أي رفع لسعر TVA، خصوصًا بالنسبة للمواد الأساسية وذات الاستهلاك الضروري.

وأخيرًا، نصّ قانون المالية لسنة 2025 على إعادة ترتيب سلّم الضريبة على الدخل، الذي لم يتم تحيينه منذ سنة 2010. فتم رفع عتبة الدخل السنوي غير الخاضع للضريبة من 30.000 إلى 40.000 درهم، كما انخفض المعدّل الهامشي بنقطة واحدة من 38% إلى 37%. غير أنّ الأثر على الأجور يكاد يكون منعدمًا بالنظر إلى معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة. في المقابل، استفادت أقلية من المتقاعدين ذوي المعاشات المرتفعة من إعفاء قدّم على شطرين: 50% سنة 2025 و50% سنة 2026. وقد أفاد هذا الإعفاء أقلية ضئيلة جدًا لا تتجاوز 4% من الأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة، في الوقت الذي لا يتوفر فيه أكثر من 80% من المسنين على أي معاش، ومن بين الـ20% الذين يتوفرون عليه، يتلقى 80% منهم معاشات تقل عن عتبة الدخل غير الخاضع للضريبة (أقل من 40.000 درهم سنويًا).

وعليه، يتّضح جليًا أن قوانين المالية، التي يُصادق عليها برلمان لا يتجاوز دورُه وظيفةَ التسجيل ولا يتمتع بأي شرعية ديمقراطية، ليست سوى مرآة تعكس بأمانة السياسات الاقتصادية والمالية الهادفة أساسًا إلى الحفاظ على الوضع القائم، خدمةً لمصالح الطبقات المهيمنة والقوى الإمبريالية. ولا يمكن أن ينبثق بديلٌ لهذا الواقع إلا من خلال نضالات اجتماعية منظمة حول مشروع مجتمعي تحرري، قادر على تعبئة جميع المستغَلّين والمضطهَدين.

البعد الطبقي للمناصب المحدثة في قوانين المالية بالمغرب

تكمن ضرورة الاهتمام بقوانين المالية في كون ميزانية الدولة تؤشر على الاتجاه العام لتوزيع الثروة المنتجة سنويا بالبلاد، علما بأن التوزيع الأولي لهذه الثروة يبدأ في مواقع الإنتاج من خلال أجور العمال وأرباح الرأسماليين، بينما يتحقق التوزيع الثانوي عبر السياسات العمومية الموجهة للخدمات الاجتماعية. لذا نقترح في هذا المقال القصير إبراز الخلفية الطبقية للمناصب المالية المحدثة سنويا من طرف الحكومة لتنفيذ اختيارات الدولة الساهرة على تحقيق أهداف الرأسمال المحلي والعالمي.

يمكن تركيز المحددات الرئيسية التي تحكم التوظيف العمومي في:

عبد الله لفناتسة

• إملاءات المؤسسات المالية الدولية: من خلال التقرير الأولي المؤرخ في 10 فبراير 2025 الذي أنجزته بعثة صندوق النقد الدولي في ختام مهمتها للمغرب، نسجل تأكيد إملاءات واضحة من هذه المؤسسة الإمبريالية من أجل تخفيض عجز الميزانية مما يعني مزيدا من تخفيض النفقات العمومية ذات الطابع الاجتماعي، وتسريع تسوية الديون، وإلغاء «التشوهات القانونية التي تعيق تطور المقاولات» أي بعبارة أوضح تعديل مدونة الشغل بما يرضي الباطرونا.

• الهاجس الأمني بمفهومه القمعي: من ثوابت قوانين المالية أنها تعزز البنية المخزنية للدولة سواء عبر المناصب المالية المحدثة الموجهة مثلا لقطاعي الداخلية والدفاع أو من خلال النفقات الضخمة الموجهة لهذه القطاعات في أبواب الميزانية والصناديق السوداء (الحسابات الخصوصية للخزينة) التي ستلتهم 167,5 مليار درهم سنة 2026.

• الهدف النهائي للتوظيف العمومي ولكل السياسات العمومية هو، طبعا، مزيد من تركيز الثروة في يد مجموعة من الرأسماليين المحليين والعالميين، ليس فقط عبر تنمية أرباحهم الناتجة عن الاستغلال المفرط للطبقة العاملة وحمايتها، بل أيضا عبر الدعم العمومي الموجه للمقاولات وإضعاف أية مراقبة على شروط العمل وأنشطة الاحتكارات والمضاربات والتلاعب بالأسعار...

• مع تكييف هذه السياسات العمومية مع تطور الصراع الطبقي بالمغرب، كما تأكد ذلك بمناسبة المعارك العمالية الكبرى والحراكات الاجتماعية التاريخية.

بالاقتصار على معاينة تطور التوظيف العمومي بالمغرب خلال 20 سنة الماضية نلاحظ أن العدد الإجمالي للموظفين المدنيين سجل في البداية ارتفاعا بطيئا، حيث انتقل من 525049 سنة 2007 إلى 585503 سنة 2015، قبل أن ينخفض تباعا خلال السنوات العشر الأخيرة إلى أن بلغ 576062 سنة 2025. وقد أدى هذا الانحسار في عدد الموظفين إلى انخفاض نسبة التغطية من 17 موظف لكل 1000 نسمة سنة 2007 إلى 15,5 سنة 2025. وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع معدل 35 عالميا و54 بتونس و74 بفرنسا. وتجدر الملاحظة بأن نسبة الأجور في الوظيفة العمومية ارتفعت سنة 2012 إلى 12.27% من الناتج الداخلي، وهي أعلى نسبة خلال 20 سنة، تحققت بضغط مباشر من حركة 20 فبراير ونتيجة لتوقيع اتفاق 26 أبريل 2011 وزيادة نسبية في المناصب المالية المحدثة سنة 2012. هذا التحسن النسبي في نسبة الأجور بالوظيفة العمومية يتعارض مع إملاءات صندوق النقد الدولي الرامية إلى حصرها في حدود 8%.

فضلا عن هزالة تغطية الموظفين للسكان، فإن وزارة الداخلية وإدارة الدفاع استحوذتا خلال الفترة السابقة على نصف المناصب المحدثة (49.25%)، مقابل (16.93%) للتعليم و(15.11%) للصحة. وهكذا تتأكد الخلفية الطبقية للتوظيف العمومي من خلال إعطاء الأولوية لتعزيز البنية المخزنية للدولة كأداة في يد أقلية من كبار الرأسماليين و«خدام الدولة» على حساب الطبقة العاملة والمأجورين الصغار والمتوسطين وملايين النساء والرجال الذين يرزحون في البطالة والتهميش.

لكن بعيدا عن أية نظرة قدرية، فإن السياسات العمومية تخضع أيضا لدينامية الصراع الطبقي وتطور ميزان القوى داخل المجتمع. فقد اضطرت الدولة في أعقاب مظاهرات 20 فبراير إلى تجاهل قانونها للمالية لسنة 2011 وخلق 4300 منصبا إضافيا خارج الميزانية لإدماج حاملي الدبلومات العليا، إلى جانب إجراءات إيجابية أخرى كزيادة 600 درهما في أجور الموظفين ورفع ميزانية المقاصة وترسيم المؤقتين بقطاع المناجم ... إلا أن الحكومة لجأت، بالموازاة مع ذلك، إلى تقوية قطاع الداخلية برفع عدد مناصبها الجديدة من 6000 سنة 2011 إلى 8880 سنة 2012، كما رفعت عدد مناصب إدارة الدفاع من 1000 إلى 3280. وهو نفس المنحى الذي تأكد عقب حراك الريف حيث أجبرت الدولة على رفع المناصب المحدثة بقطاع الصحة من 1500 سنة 2017 إلى 4000 سنة 2018 واستمرت على نفس الوتيرة فيما بعد. لكنها، في نفس الوقت، رفعت وثيرة التوظيف بقطاع الداخلية: من 7800 سنة 2017 إلى 8000 سنة 2018 ثم 8100 (2019)، و9104 (2020)، و8554 (2021).

ماذا عن مشروع قانون المالية لسنة 2026؟

قدمت الحكومة لمجلس النواب يوم 20 أكتوبر الماضي مشروع قانون المالية لسنة 2026، أي بعد أقل من شهر من انطلاق حراك شعبي جديد قاده شباب (جيلZ) كاستمرار لاعتصامات ومسيرات ومعارك شعبية مستمرة على مدى السنين الماضية شملت كل مناطق المغرب (الريف، فكيك، الحوز، بوكماز...) رفعت نفس المطالب الاجتماعية/السياسية (الشغل، الصحة، التعليم...) فضلا عن محاربة الفساد البنيوي الإداري والمالي السائد في دواليب الدولة.

تماما، كما انفجر حراك الريف على إثر اغتيال محسن فكري في اعتداء مخزني مروع، فإن حراك جيلZ انطلق على إثر تسجيل حالات وفيات متتالية بعدة مستشفيات عمومية نتيجة الإهمال وغياب التجهيزات الأساسية والنقص الكبير في عدد الأطر الطبية، حيث لا يتوفر المغرب سوى على 7.7 طبيب لكل 10000 مواطن/ة، أي أقل بكثير من معدل 23 الذي تحدده منظمة الصحة العالمية. لذا اتسم مشروع قانون المالية بنفس الازدواجية المشار إليها أعلاه: تقديم تنازلات اجتماعية نسبية، وفي نفس الوقت اتخاذ إجراءات ملموسة لتقوية البنية المخزنية للدولة. وهكذا، بينما ارتفع عدد المناصب المحدثة بقطاع الصحة من 6500 سنة 2025 إلى 8000 منصبا سنة 2026 بزيادة (+23%) فإن عدد المناصب الموجهة لوزارة الداخلية ارتفع من 7744 إلى 13000 بزيادة (+68%). وبذلك سيستحوذ قطاعا الداخلية والدفاع على أكثر من نصف المناصب المالية المحدثة (50.83%).

مفاجئة غير سارة أخرى يحملها مشروع قانون المالية الحالي تتمثل في تحطيم الرقم القياسي للتوظيف بسجون المغرب. ذلك أن إدارة السجون التي كانت طيلة 20 سنة الماضية تستقبل في أحسن الأحوال 1000 موظف جديد، ستحظى في قانون المالية المقبل ب 2020 منصبا إضافيا. مما يعتبر نذير شؤم ومؤشرا سلبيا على استعداد السجون لاستقبال المزيد من بنات وأبناء الشعب أغلبهم من ضحايا سياسات الدولة واختياراتها الطبقية وضحايا قمع الاحتجاجات وخنق حرية التعبير والصحافة الحرة.

وقد تجاهلت الحكومة بشكل كلي مطالب الطبقة العاملة بما فيها مطلب توحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والزراعي الوارد في الاتفاقين الاجتماعيين الموقعين سنتي 2011 و2022. أما جهاز تفتيش الشغل السائر في طريق الانقراض، خصوصا بعدما تم تذويبه في وزارة «الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات»، فإنه لن يحظى سوى بمناصب قليلة ضمن 52 منصبا جديدا المخصصة لهذا القطاع، وهو عدد ضئيل لن يعوض الخصاص المهول في مفتشي الشغل وأطباء الشغل ومهندسي الصحة والسلامة الموكول لهم مراقبة تطبيق معايير الشغل في مراكز الإنتاج والخدمات. مما سيؤثر سلبا على واقع الحقوق الشغلية بمواقع الإنتاج، خصوصا في مقاولات القطاع الخاص.

الخلاصة أن قانون المالية للسنة المقبلة لم يخرج عن المعتاد من حيث بنيته وخلفيته وتكريسه للفوارق الطبقية بالمغرب.

9 دجنبر 2025

الأسس المنطقية للنظام الجبائي المغربي من خلال القطاع الفلاحي من عهد «الترتيب» إلى قانون المالية لسنة 2026

بالميلودي الكبير

ارتباطًا بعنوان هذا المقال، يمكن اعتماد مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تساعد على الفهم والتحليل، من بينها:

1. النظام الجبائي

هو مجموع القواعد التي يتم من خلالها تحصيل الضرائب لتمويل الخزينة العامة للدولة، بغرض تغطية الخدمات العمومية وإعادة توزيع الثروات بما يساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية والطبقية. وتتجلى هذه القواعد في تحديد أنواع الضرائب، والفئات الخاضعة لها أو المعفاة منها، وضبط الأسس أو الأوعية الضريبية لكل نوع، وتحديد النسب المطبقة، وكذا وضع المساطر المتعلقة بتدبير النزاعات بين الإدارة الجبائية والملزمين.

أما الغاية من النظام الجبائي، فهي تمويل المشاريع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في حياتهم اليومية، والتي لا يمكن تلبيتها بشكل فردي، بل تتطلب تعاونا جماعيًا لتمويلها وتوفيرها.

2. الإعفاء الضريبي

يعني عدم الأداء، بمقتضى نص قانوني صريح، سواء بالنسبة لضريبة معينة و/أو لمدة زمنية محددة، لفائدة فئات أو مواد أو منتجات محصورة. أما البضائع والسلع والقطاعات والعمليات غير الواردة ضمن لوائح الإعفاء، أو ضمن تلك الخاضعة للضريبة، فتُعد خارج نطاق التطبيق.

3. المحميون من الضريبة

ظهر هذا المصطلح، بشكل أدق، ضمن بنود اتفاقية مدريد لسنة 1880، بالتوازي مع إقرار ضريبة «الترتيب»، وهي ضريبة فُرضت على المنتجات الفلاحية ورؤوس الماشية. ويعود أصل مفهوم «المحميين» إلى معاهدة السلام المبرمة بتاريخ 28 ماي 1767 بين السلطان محمد بن عبد الله (1757–1790) والملك لويس الخامس عشر (1715–1774).

وقد عرّفت المادة 11 من الاتفاقية المذكورة «المحميين» كما يلي:

»الذين يكونون في خدمة القناصل، كالكُتّاب والمترجمين والسماسرة وغيرهم، لا يُمنعون من أداء وظائفهم لأي سبب كان، ولا يُفرض عليهم أي نوع من الضرائب، لا على أشخاصهم ولا على مساكنهم، ولا يُعيقهم أحد في القيام بكل ما تقتضيه خدمة القناصل والتجار، أينما وُجدوا. «

وبذلك، كانت صفة «المحمي» محددة ومحصورة في الكُتّاب والمترجمين والسماسرة، أو في من كانت لهم شراكات أو مهام تمثيلية لفائدة الأجانب في المعاملات التجارية وغيرها. غير أن بعض المواطنين العزل كانوا، حين يشعرون بالظلم، يسعون إلى الحصول على بطاقات الحماية الأجنبية للتحرر من سلطة المخزن. ولمواجهة هذا الوضع، لجأ المخزن بدوره إلى منح بطاقات حماية خاصة به، تُسلم لمن يعملون تحت رحمته ويخدمونه، ولو بشكل شكلي، وكانت تُعرف هذه الصيغة ببطاقة «الشريف».

4. ضريبة المكوس

ورد ذكر هذه الضريبة، حسب ما اطلعت عليه من وثائق، في كتاب «المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880–1915» للأستاذ الطيب بياض، الصادر عن دار النشر «أفريقيا الشرق». وبغض النظر عن تفاصيل أصل التسمية، التي يرجعها بعض الباحثين إلى اللغة العربية، فإنها تشير، في أصلها الأمازيغي، إلى فعل «كس» الذي يعني «اقتطع» أو «نزع»، والمكوس هي حاصل ما تم اقتطاعه أو نزعه.

وتتعلق هذه الضريبة بما كان يُفرض على الحرفيين وعلى السلع المعروضة في الأسواق الحضرية. وقد كانت، شأنها شأن ضريبة الترتيب، سببًا في اندلاع عدة انتفاضات شعبية، لما تنطوي عليه من تمييز وغياب للعدالة، خصوصًا بين الحرفيين المستفيدين من الإعفاء بدعوى حيازتهم لبطاقة الحماية الأجنبية، وباقي المهنيين غير المشمولين بهذه الصفة.

بعد هذه التوطئة المفاهيمية، يطرح السؤال حول العقلية التي حكمت إخضاع القطاع الفلاحي للضريبة منذ سنة 1880، وحول الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزت هذا القرار وخلفياته. كما تُطرح الأسئلة نفسها عند الانتقال إلى مرحلة الإعفاء: ما هي أسبابها؟ وما هي الظروف التي أدت إلى إنهاء العمل بضريبة الترتيب بعد قرن من فرضها؟ ثم، ما الجديد الذي جاء به قانون المالية لسنة 2026؟ وفي أي اتجاه يسير من حيث منطق الإخضاع أو الإعفاء؟

إن طبيعة النظام المخزني تُعد مفتاحًا لفهم النظام الجبائي بصفة عامة، ويشكل المجال الفلاحي نموذجًا دالًا عليه، سواء من حيث النشأة أو من حيث توظيفه كأداة للهيمنة وتفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. ولهذه الغاية، كان هذا النظام في حاجة دائمة إلى آليات الإعفاء.

أولًا: على مستوى النشأة

نشأت ضريبة الترتيب المفروضة على الفلاحين في سياق تميّز بحاجة المخزن إلى تكوين جيش يُحارب به القبائل الرافضة لنظامه الفردي الاستبدادي، الغريب عن أصحاب الأرض. وكان هذا الرفض شكلًا من أشكال الدفاع عن النظام الجماعي السائد في مناطق واسعة من بلاد الأمازيغ، والقائم على العدل والمساواة، حيث تشكل الملكية الجماعية للأرض جوهر وسائل الإنتاج.

وقد وجد المخزن في القوى الاستعمارية حليفًا يمده بالخبرة العسكرية والسلاح، مقابل إيجاد موارد جديدة لتمويل بيت المال. وفي هذا الإطار، دعا إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، الذي عزز هذا التحالف وأقر إخضاع القطاع الفلاحي لضريبة الترتيب، المنصوص عليها في الاتفاقية الموقعة باسم السلطان الحسن الأول (1873–1894)، وهي مرحلة وصفها المؤرخون بكثرة «الحركات أو الغارات العسكرية على القبائل، حتى قيل إن «عرشه كان على صهوة جواده».

وكعادته، لم يكن المخزن، عبر بنيته السياسية والتنظيمية، يؤدي أي واجب ضريبي لبيت المال، كما لم يكن مُلزَمًا بذلك، إذ لم يكن ينفق إلا على نفسه وجيشه لتدبير أمنه، في ظل غياب أي خدمات عمومية لفائدة الشعب آنذاك. وبما أنه لا يمتلك الأرض ولا يشتغل بالفلاحة أو تربية الماشية، فقد كان بطبيعته خارج نطاق الخضوع لهذه الضريبة.

ويُظهر تاريخ نشأة النظام الجبائي الوضعي بالمغرب أن السلطات المخزنية كانت تموّل خزينة الدولة من جيوب الفئات الواقعة خارج دائرة حكمها المباشر، ولا تنفق إلا على أمنها الغذائي والعسكري، دون أي التزام تجاه الخدمات العمومية. كما كان السلطان، بصفته رئيسًا لهذا النظام، ومعه حاشيته وخدامه، معفيًا من أي ضريبة، دون سند قانوني صريح، وكأنه خارج نطاق التطبيق.

إن هذه السمات الخاصة بالنظام الجبائي المخزني، التي ترسخت عبر قرون بتوجيه ودعم من القوى الاستعمارية، لا تزال آثارها قائمة في النظام الحديث. إذ تشير المعطيات إلى أن حوالي 60% من المداخيل الضريبية تأتي من الضريبة على الدخل، يتحمل الأجراء وحدهم ما يقارب 75% منها، إضافة إلى الضرائب غير المباشرة التي يثقل عبؤها كاهل المستهلكين من الطبقات الشعبية والمتوسطة بنسبة لا تقل عن 45% سنويًا.

في المقابل، تم تخفيض الضريبة على أرباح الشركات من 31% إلى 20%، وخُفّضت الضريبة على عائدات الأسهم وحصص المشاركة والدخول المماثلة من 15% إلى 10%، في إطار تقديم امتيازات متزايدة لمالكي الثروة والمتحكمين في دواليب القرار. كما يُوجَّه الجزء الأكبر من النفقات العمومية إلى القطاعات الأمنية، بينما يجري تقليص دور الدولة في القطاعات الاجتماعية لصالح القطاع الخاص، خصوصًا في مجالي التعليم والصحة، لما يوفرانه من ضمانات ربحية شبه مضمونة.

أما بخصوص الواجبات الضريبية للملك، فإن المادة 22 من القانون رقم 47-06 المتعلق بالجبايات المحلية تعفي المساكن الملكية إعفاءً كاملًا ودائمًا. ويظل السؤال الذي طرح في إحدى مقالات جريدة «هيسبريس» بتاريخ 15 فبراير 2013 قائمًا: هل يؤدي الملك الضرائب؟ خصوصًا الضريبة على الدخل والضريبة على الأسهم وحصص المشاركة. علمًا أن اعتمادات نفقات التسيير في الميزانية العامة لسنة 2026 بلغت 26.292.000 درهم في ما يخص القوائم المدنية، و517.164.000 درهم في مخصصات السيادة.

ثانيًا: على مستوى الإعفاء

سبق أن تناولنا الظروف التي فُرضت فيها الضريبة الفلاحية المسماة «الترتيب»، بإيعاز من القوى الاستعمارية، وخاصة بريطانيا، خلال مؤتمر مدريد سنة 1880، في عهد السلطان الحسن الأول، حين لم يكن السلطان مالكًا للأرض ولا راعيًا للماشية. وكان الهدف من هذه الضريبة إخضاع الأفراد والقبائل لسلطة المخزن، وإضفاء طابع قانوني على ما كان يتم سلبه ونهبه من الممتلكات أثناء الحملات العسكرية.

وقد استمر العمل بهذه الضريبة من سنة 1880 إلى سنة 1984، وهي السنة التي قرر فيها الحسن الثاني جعل القطاع الفلاحي خارج نطاق أي تطبيق ضريبي. ويُظهر التاريخ أن السلطات المخزنية، وبعد قرن من الزمن وبدعم استعماري، نجحت في تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية للنظام السابق، وتعويضه بنمط إنتاج «خليفي» مستوحى من النموذج الأموي والعباسي. وبعد هذا التحول، ومع انتقال ملكية الأرض إلى السلطان وخدامه وكبار الملاكين، تم إلغاء الضريبة الفلاحية لتبرئة هؤلاء من أي مساهمة في الخزينة العامة، بنفس المنطق الذي ساد مرحلة النشأة.

ولتعزيز هذا التوجه، جاء قانون المالية لسنة 2026 بتوسيع دائرة الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، مع الحق في الاسترجاع، لتشمل المواد الفلاحية المخصبة ووسائط الزراعة المنصوص عليها في القانون رقم 18-53. ومع استمرار تفويت ما تبقى من أراضي الجموع، التي تُقدّر بحوالي 15 مليون هكتار، لفائدة الخواص، سواء أفرادًا أو شركات، يتأكد أن المنطق المخزني ذاته هو الذي يحكم التوجهات الجبائية. ويظل القطاع الفلاحي نموذجًا صارخًا لهذه السياسة العمومية، التي أفرزت ظواهر بنيوية كالتملص والتهرب والفساد المالي والإداري، رغم ما تحقق من تطور نسبي مقارنة بالماضي، في تاريخ لا يخلو من انتهاكات جسيمة في حق الشعب الأصلي.

الشباب عمودنا القيادي القادم وفلسطين لا تُصفّى والتطبيع إلى زوال..

تقرير عبد العال في ذكرى انطلاقة الجبهة:

المقاومة الشاملة والوحدة الوطنية والتفاؤل الثوري معادلة التحرّر

أحمد زقوت

في ذكرى انطلاقتها الثامنة والخمسين، وفي لحظة فلسطينية هي الأكثر دموية وتعقيدًا منذ عقود، تعود الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى واجهة النقاش الوطني بوصفها تيارًا ثوريًا لم يفصل يومًا بين المقاومة والسياسة، ولا بين التحرّر الوطني والعدالة الاجتماعية.

في ظل حرب إبادة مفتوحة على قطاع غزة، وانسداد الأفق السياسي، واستمرار الانقسام، وتهافت مشاريع التصفية والتطبيع، يقدّم عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الرفيق مروان عبد العال قراءة شاملة لمسار الجبهة وتجربتها النضالية، ويضع تصورًا واضحًا للمرحلة المقبلة، من موقع المقاومة الشاملة، ووحدة الهدف، وتجديد أدوات الفعل الثوري.

في هذه المقابلة مع «بوابة الهدف»، يتوقف عبد العال عند دروس 58 عامًا من الكفاح، ويقيّم اتفاق غزة الأخير، ويحدّد أولويات المواجهة السياسية والميدانية، ودور الشباب، ومخاطر التطبيع، وشروط أي تفاهمات قادمة، موجّهًا رسالة واضحة إلى الشعب الفلسطيني والأجيال القادمة: أن فلسطين لا تُدار ولا تُصفّى، بل تُحرَّر بإرادة شعبها، وبوضوح برنامجها، وبوعي يحمي المعنى قبل الأرض.

58 عامًا من الصمود والثبات

ويؤكد عبد العال، أنّه على امتداد ثمانية وخمسين عامًا، حافظت الجبهة الشعبية على موقعها كتيار ثوري واضح، يربط بين التحرّر الوطني والعدالة الاجتماعية، ويقاوم كل أشكال التسوية الانتقاصية، كما واجهت الجبهة خلال هذه السنوات تحديات كبرى، شملت الحصار السياسي، والانقسام الداخلي الفلسطيني، وتبدّل موازين القوى الإقليمية، وتصاعد الهجمة الاستعمارية–الفاشية على غزة والضفة والمنطقة عمومًا، ولا سيما استهداف ركائز جبهة المقاومة على المستوى الإقليمي.

وبين عبد العال، أنه برغم هذه الصعوبات، نجحت الجبهة في الحفاظ على حضورها الكفاحي والميداني والاجتماعي والسياسي والإعلامي والثقافي، مع الحفاظ على خطها الفكري والنضالي بالمعنى الثوري، لتظل عنوانًا للثبات في زمن التراجعات.

ويشير ضيف «الهدف»، أنّ التجربة تؤكد أنّ المقاومة ليست فعلًا أحاديًا، بل مشروعًا شاملًا يحتاج إلى حشد كل الطاقات الشعبية والحزبية في مختلف تجمعات شعبنا وعلى امتداد ساحات الصراع، كما أنّ قوة المقاومة تكمن في قدرتها على إطلاق الفعل على أوسع نطاق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فاعليتها تُقاس بمدى استنادها إلى بنية مجتمعية وثقافية وسياسية متماسكة، ما يستدعي تعزيزها باستمرار، باعتبار أن المقاومة الشاملة مركزية للعمل الثوري.

ويستكمل القيادي في الجبهة، أنّ «التجربة أكدت الحاجة الدائمة إلى ضخ دماء جديدة، وتطوير أدوات التنظيم والعمل الجماهيري والنقابي والشبابي، فيما أظهرت كذلك أنّ الأساس في أي مشروع تحرّر وطني هو «وحدة الهدف قبل وحدة الفصائل»، فالاستراتيجية الفلسطينية يجب أن تُبنى انطلاقًا من هذا الهدف الجامع: التحرّر الكامل، على

أن تأتي البنية التنظيمية كأداة لتحقيقه، لا كغاية بحد ذاتها.

ويبين عبد العال، أنّه «لا شك أن الواقع الإقليمي يثبت أن فلسطين لا تُحرَّر بمعزل عن محيطها، بل ضمن عملية ثورية تاريخية تشمل المنطقة، ما يتطلب إعادة بناء جبهة دعم عربية وشعبية، باعتبارها شرط القوة، كما أنّ الوعي، في هذا السياق، يشكّل خط الدفاع الأول، وخسارته أخطر من خسارة الأرض، وهو ما يجعل إعادة الاعتبار للثقافة وإرث المؤسسين ضرورة استراتيجية وليست ترفًا».

ويشدد عضو المكتب السياسي، على أنّ الجبهة الشعبية تقدّم نموذجًا للاستمرار والعطاء والفداء رغم الصعوبات، مع القدرة على مراجعة الذات دون التفريط بالثوابت. والدرس الأكبر للمرحلة المقبلة هو أن المقاومة تحتاج إلى مزيد من الوضوح، والتنظيم، والوعي، وهي ثلاثية لا تزال الجبهة تمتلك عناصر قوتها.

لحظة غزة والانقسام: إعادة تعريف الأولويات الوطنية

وبشأن استمرار العدوان والانقسام، يقول الرفيق عبد العال، إنّ «لحظة غزة عرّت الكثير من القوى السياسية؛ فبعضها قاتل حتى النهاية، وبعضها جمّد نفسه داخل حساباته القديمة، فيما اكتفى آخرون بالتصريحات الشكلية التي لم يكن لها أي أثر على الأرض»، مضيفًا أن «منظمة التحرير، بوصفها الإطار المفترض لحمل المشروع الوطني، فقد بدت عاجزة عن استعادة دورها التاريخي، واكتفت بموقع رمزي بلا قدرة فعلية على التأثير أو التعبئة، وكذلك انكشفت حدود السلطة الفلسطينية، التي باتت وظيفتها الأمنية والإدارية لا تتجاوز إدارة اليومي تحت الاحتلال، من دون أي قدرة على صياغة خيارات حقيقية للتحرّر».

ويؤكد القيادي، أنّ «الأولوية بالنسبة للجبهة الشعبية، في ظل تداعيات العدوان المستمر على واقعنا الفلسطيني، هي صياغة معادلة متكاملة لحماية القضية الفلسطينية، تقوم على تعزيز المقاومة الشاملة وإعادة تعريف وظيفة الحركة الوطنية، فالمواجهة الحالية أثبتت أن المقاومة في قلب المعادلة، لكن السؤال المركزي هو: كيف تكون في قلب الصراع، وكيف يتكامل دورها في إدارة الاشتباك، وإدامته، وتوسيع دائرته، وتحصين حاضنته الشعبية؟».

وتابع: «ندرك أن تحويل الانقسام إلى أداة لتبديد القوة الوطنية، وتحويل مؤسسات الشعب إلى جزر معزولة، يخدم أهداف العدو الساعي إلى تمزيق الكيانية الفلسطينية سياسيًا وجغرافيًا. ولذلك، فإن إعادة بناء الوحدة الوطنية على أساس برنامج تحرري واضح تشكّل مطلبًا ملحًا، باعتبار أن وحدة الهدف هي الشرط الضروري. ومن هنا، يصبح دور الجبهة العمل على بلورة رؤية مشتركة تعيد صياغة وظيفة الفصائل والسلطة والمؤسسات، بحيث تتكامل جميعها ضمن استراتيجية واحدة للمقاومة والتحرّر».

المعركة على المعنى قبل الأرض

وعن البعد الإقليمي والدولي، يؤكد عبد العال، أنّه «من موقعنا اليساري وتحالفاتنا الأممية، وحضورنا في الجاليات الفلسطينية والعربية، نسعى إلى تحويل التحوّلات الدولية الجارية إلى فرصة لكسر الهيمنة الصهيونية–الأميركية، عبر بناء شبكات ضغط وتحالفات سياسية وشعبية تعيد وضع الاحتلال في موقعه الحقيقي كقوة استعمارية معزولة».

وبشأن صمود المجتمع الفلسطيني، يقول الرفيق: «أما داخليًا، فإن الدفاع عن المجتمع الفلسطيني وصموده، بمعناه المادي والمعنوي، هو جزء أصيل من المقاومة ذاتها. يشمل ذلك حماية الناس من التهجير، ودعم مقومات الحياة، ومواجهة الإبادة والتجويع، وتفعيل الثقافة الثورية باعتبارها خط الدفاع الأول عن الوعي الجمعي».

ويوضح عبد العال، أنّه «بهذه الرؤية الشاملة، نؤكد أن المعركة ليست فقط على الأرض، بل على المعنى، والبرنامج، والقدرة على تحويل الغضب الشعبي إلى مشروع تحرّر وطني يمتلك وضوح الهدف وفعالية الأدوات».

التتمة في ص 11

الشباب في قلب المعركة: تجديد الدماء وبناء قيادات جديدة

وبخصوص تعزيز مشاركة الشباب الفلسطيني وإعداد قيادات جديدة في المرحلة القادمة، يؤكد عضو المكتب السياسي للشعبية، أنّ الجبهة خطت مؤخرًا خطوة نوعية نحو تجديد دمائها عبر إعادة إطلاق الإطار الشبابي لها، بعد أن حالت الظروف دون تحقيق فعل منظم ومدروس في السابق، مبينًا أنّ البداية كانت بتشكيل اللجنة التحضيرية المركزية لمنظمة الشبيبة الفلسطينية، بوصفها الحاضنة التي ستنتج الكوادر الشبابية القادمة.

ويوضح عبد العال أن هذه المنظمة ليست ذراعًا تنظيميًا إضافيًا، بل رديفًا شبابيًا يعيد وصل الجبهة بالجيل الذي يصنع اليوم إيقاع الشارع الفلسطيني، ويضخّ فيها طاقات جديدة تُترجم في الميدان والعمل الجماهيري والفكري. ومن خلال هذا الإطار، تعمل الجبهة على بناء مدرسة نضالية حديثة، تدرّب الشباب على التنظيم والفكر الثوري، وأساليب العمل، وثقافة المبادرة، وتتيح لهم المشاركة في صنع القرار وتحمل المسؤوليات، لا مجرد تنفيذها.

ويشير إلى أنّ جوهر الرهان هو أن تتحوّل منظمة الشبيبة إلى فضاء يفرز قيادات جديدة قادرة على قراءة التحوّلات، وإعادة صياغة أدوات النضال بما يناسب واقع الجيل وتجربته، بحيث يصبح الشباب ليس فقط قاعدة اجتماعية للجبهة، بل أحد أعمدتها القيادية في المرحلة المقبلة.

مشاريع التصفية والتطبيع: حلقات في مشروع استعماري واحد

وحول مشاريع التصفية السياسية ومحاولات التطبيع، يرى الرفيق عبد العال، أنها ليست مبادرات منفصلة، بل حلقات في مشروع استعماري يسعى إلى انتزاع فلسطين من معناها التاريخي وتحويلها إلى "قضية مُدارة" خارج سياق التحرّر، كما أنّ جوهر هذه المشاريع يقوم على شطب الفلسطيني كفاعل سياسي وتجريده من أهليته في تحديد مصيره، عبر إغراقه في هندسة أمنية واقتصادية تُبقي الاحتلال وتلغي الصراع.

ويلفت إلى أن «الحرب الوحشية التي شنت على شعبنا وفي القطاع الحبيب، استخدمت فيها كل أدوات القتل والمحو والابادة والتطهير لإزالة الفلسطيني من المعادلة، ولكن إرادة شعبنا أسقطت هذا المنطق، وأعادت الفلسطيني إلى قلب المعادلة الإقليمية، بوصفه القوة القادرة على تعطيل أي هندسة سياسية تُبنى فوق حقوقه».

ويبين القيادي أنّه «انطلاقاً من هذا التشخيص، تتعامل الجبهة مع مشروع التطبيع كمنظومة هيمنة استعمارية لا كخيار سياسي فقط، وتعتبر مواجهته جزءاً من الاشتباك مع البنية الاستعمارية نفسها. لذلك تركز عملياً على تثبيت مركزية المقاومة بكل اشكالها لمنع تثبيت وقائع التصفية، وعلى إعادة بناء الكتلة الفلسطينية الموحّدة حول برنامج تحرّري

يُعيد صياغة وظيفة المؤسسات والأطر الوطنية لتصبح أداة صراع لا ملحقاً لاتفاقات مفروضة».

«كما تعمل على توسيع جبهة الرفض العربي والأممي المقاومة للتطبيع عبر خلق وقائع شعبية وسياسية تُحرج الأنظمة وتكشف تواطؤها، وتعيد الذراع الأخلاقي للقضية الفلسطينية إلى مكانته كعنصر قوّة يقيّد الحركة السياسية للكيان. وبهذه الرؤية، تؤكد الجبهة أن إسقاط مشاريع التصفية لا يتحقق بالاعتراض الخطابي، بل بخلق ميزان قوى جديد يفرض على المنطقة والعالم الاعتراف بأن فلسطين ليست ملفاً تفاوضياً، بل بؤرة صراع تاريخي لا يُحسم إلا بزوال المشروع الاستعماري نفسه»، بحسب عبد العال.

اتفاق غزة: هدنة تكتيكية لا تحوّلًا استراتيجيًا

وتعقيبًا على اتفاق وقف إطلاق النار بغزة، يقول عضو المكتب السياسي، إنّه «ليس حدثًا منفصلًا عن سياق الصراع، بل محطة فرضها الاحتلال، سعى إليها الرئيس الأمريكي ترامب كمبادرة سياسية قابلة للاستثمار لتحقيق مكاسب بوسائل أخرى. فالعدو لجأ إلى الاتفاق تحت وطأة سقوط سرديته أمام العالم، والضغط الدولي، وعزلته، وتصدّع جبهته الداخلية، وليس نتيجة تغيّر في جوهر مشروعه الاستعماري. وهذا يجعل أي تهدئة غير قادرة بذاتها على وقف مسار الإبادة أو فتح أفق سياسي حقيقي لصالح الشعب الفلسطيني».

ويضيف عبد العال: «من هذا المنطلق، ترى الجبهة أن الاتفاق يمكن أن يشكّل فرصة لإيقاف الإبادة، والتقاط الأنفاس، وحماية شعبنا من استمرار عجلة القتل، والحفاظ على المجتمع الفلسطيني في القطاع من التطهير والتهجير وفرض وقائع التجزئة عليه. لكن هذا لا يشكّل تحوّلًا استراتيجيًا، ولا يمكن التعويل عليه كمسار طويل. قيمته تُقاس بقدرته على تثبيت صمود الناس، واستعادة بعض القدرة على التنظيم والحماية والإدارة، ومنع الفوضى والاستغلال والفساد».

وتابع: «الرهان على تحويل الاتفاق إلى فتح أفق سياسي شامل، أو مدخل لإعادة الإعمار وفتح المعابر دون قيد أو شرط، هو رهان خاطئ، فالعدو يسعى من خلاله لتكريس إدارة الصراع من المدخل الإنساني. نحن نقرأ الاتفاق على أنه استراحة مشروطة في معركة طويلة، وليس تحويلًا جذريًا لمسار الصراع. والمعيار الحقيقي هو قدرة الفلسطينيين على تحويل الوقت الممنوح إلى قوة إضافية، ومنع الاحتلال من استخدام التهدئة لتثبيت وقائع جديدة».

ووفق القيادي، فإن الجبهة تنظر إلى اتفاق غزة الأخير باعتباره «هدنة تكتيكية قد تفرضها موازين الصراع، لكنها تتحوّل إلى عبء خطير إذا جرى استخدامها كمدخل لترتيبات خارجية أو وصاية دولية على القطاع»، مشيراً إلى أنّ «الجبهة تطرح بوضوح «تشكيل لجنة إدارة وطنية مهنية مؤقتة في غزة، تضم شخصيات نزيهة من أبناء القطاع، تتولى إدارة المرحلة الانتقالية بمرجعية فلسطينية كاملة، وبالتنسيق مع المؤسسات الوطنية الفلسطينية، لمنع فرض أي بدائل أو صيغ حكم من الخارج».

ويشدّد عبد العال على رفض الجبهة القاطع «لكل محاولات تثبيت التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن الدولي 2803، ولا سيما المساعي الرامية إلى ترسيم ما يُسمّى بالخط الأصفر كفاصل دائم، وابتداع ما يُعرف بـ(المنطقة الخضراء) كمجال يبقى تحت السيطرة، بما يكرّس وقائع جديدة على الأرض، مؤكدًا أن «أي وجود دولي محتمل يجب أن يكون عربيًا-إسلاميًا، وأن يقتصر انتشاره على خطوط التماس فقط، في حين يتولى جهاز الشرطة الفلسطينية إدارة الأمن داخل المدن، باعتباره شأنًا سياديًا وطنيًا لا يقبل التفويض أو المصادرة».

ويؤكد أن «سلاح المقاومة هو ملف سياسي وطني بامتياز، لا يخضع لشروط الاحتلال، ولا يُطرح للنقاش إلا ضمن إطار توافق فلسطيني شامل، يحفظ مشروع التحرّر الوطني ويصون وحدة شعبنا وقواه الحيّة».

ذكرى الانطلاقة: الأمل صمام المقاومة واستراتيجية المستقبل

ويلفت الرفيق عبد العال، إلى أنّ ذكرى انطلاقة الجبهة ليست مجرد استعادة للتاريخ، بل رسالة للأجيال القادمة: «فلسطين باقية، وحريتها لن تُمنح، بل تُنتزع وتصنع بصبر وتضحيات وصمود شعبنا، ووحدته، وعمله، وأمله. فلتكن هذه الروح شعلة تنير الطريق نحو فلسطين الحرة والصامدة، والمستقبل الذي نستحقه جميعًا».

وتابع ضيف «الهدف»: «ندرك أن الإمساك بالمستقبل يبدأ بالإمساك بالأمل. الأمل ليس شعورًا عابرًا، بل استراتيجية وجودية وفعلية تجعل من الصمود قوة، ومن المعاناة أرضًا خصبة للبناء، ومن التضحيات الفردية والجماعية عناصر صلبة في مسار التحرّر الطويل».

ويشير عبد العال إلى ما ذكره الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي: «نحن بحاجة إلى تشاؤم العقل، وتفاؤل الإرادة»، مؤكدًا أنّ الواقع يجب أن يُرى كما هو بكل مأساويته وتعقيداته، لا أن نغلق أعيننا عنه أو نحيله إلى وهم.

ويوضح أنّ «الأمل المطلوب ليس مخدرًا يخفف الألم، بل أداة فاعلة للفعل والتحرّر؛ فلا يمكن أن يتحقق إلا إذا ارتبط بفهم دقيق للواقع وبقدرتنا على تغييره. أمل بلا أساس في الواقع يتحوّل إلى خرافة، وأمل مرتبط بالواقع يصبح استراتيجية للبقاء والعمل والنضال».

ويختم عبد العال حديثه بالقول: «نحن نمتلك الأمل دائمًا، سواء تحقق أم لم يتحقق، لكن انفصاله عن الواقع يفرغه من جوهره، ويحوّله إلى وهم لا يولد إلا الضعف واليأس. من هنا، يصبح التفاؤل الثوري وعيًا عمليًا يجمع بين إدراك الصعاب وإصرار الإرادة على تحويلها إلى قوة حقيقية قادرة على صناعة المستقبل».

عن بوابة الهدف الإخبارية - فلسطين المحتلة

قراءة في مفهوم الدولة المخزنية

حسن بلحاج

يُشير مفهوم الدولة المخزنية في المغرب إلى نمط تقليدي من الحكم يقوم على مركزية السلطة والشرعية التاريخية. وقد تشكل هذا النمط عبر قرون، معتمدًا على البيعة والولاء وشبكات النفوذ المحلية. وتطور المخزن بوصفه إطارًا سياسيًا واجتماعيًا ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وفي علاقته بالنسق الحزبي والسياسي، سعى المخزن إلى احتواء الفاعلين السياسيين وضبط مجال التنافس. فنشأت الأحزاب في سياق مراقَب، مما حدّ من استقلالية القرار الحزبي. كما طبع العلاقة بين الدولة والأحزاب نوع من التبعية أو التوازن غير المتكافئ. وساهم هذا الوضع في إضعاف الممارسة الديمقراطية الفعلية.

يطرح هذا الواقع إشكالية التحديث السياسي داخل بنية تقليدية. فهل يمكن للدولة المخزنية أن تتجاوز منطق التحكم نحو دولة حداثية ديمقراطية؟ يبقى ذلك رهينًا بإعادة تعريف السلطة وبناء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع.

يُعدّ مفهوم الدولة المخزنية من المفاهيم المركزية في فهم التاريخ السياسي والاجتماعي للمغرب، وهو مفهوم مركّب يجمع بين البعد التاريخي، والرمزي، والمؤسساتي، ولا يمكن اختزاله في جهاز إداري أو سلطة سياسية بالمعنى الحديث فقط.

1 -الدلالة اللغوية والتاريخية

يرتبط لفظ المخزن في أصله اللغوي بمكان التخزين (المال، الغلال، السلاح)، لكنه تحوّل تاريخيًا ليشير إلى مركز السلطة المرتبط بالسلطان. ومنذ العصر الوسيط، أصبح المخزن رمزًا للسلطة المركزية التي تدير شؤون البلاد وتفرض النظام والجباية.

2 -المخزن كنسق للسلطة

الدولة المخزنية ليست دولة مؤسسات حديثة فقط، بل هي نسق حكم يقوم على:
الشرعية الدينية (إمارة المؤمنين، البيعة). الشرعية التاريخية (الاستمرارية السلالية). الضبط الاجتماعي عبر شبكة من الوسطاء: القياد، الشيوخ، الأعيان، الزوايا.
هذا النسق يجعل السلطة حاضرة عبر الأشخاص والعلاقات أكثر من حضورها عبر القوانين المكتوبة.

3 -ثنائية المخزن / السيبة

من أبرز مفاتيح فهم الدولة المخزنية هي ثنائية:
بلاد المخزن: مناطق خاضعة للسلطة المركزية. بلاد السيبة: مناطق ذات استقلال نسبي، لا ترفض السلطان دينيًا، لكنها تفاوضه سياسيًا. هذه الثنائية لا تعني الفوضى، بل تعكس مرونة السلطة المخزنية وقدرتها على التكيف مع البنيات القبلية.

4 -المخزن والحداثة

مع دخول الاستعمار ثم بناء الدولة الحديثة، لم يختف المخزن، بل: أعاد إنتاج نفسه داخل مؤسسات حديثة (الإدارة، الأمن، القضاء). حافظ على منطقه القائم على الشخصنة، والولاء، والوساطة. جمع بين الدولة القانونية والدولة العرفية غير المكتوبة.

5 -قراءات نقدية

تنوّعت المقاربات الفكرية للدولة المخزنية:
قراءات سوسيولوجية (بول باسكون، عبد الله حمودي) ركزت على الرمزية

والطقوس والسِلطة. قراءات سياسية ترى في المخزن عائقًا أمام الدمقرطة الكاملة. قراءات أخرى تعتبره عامل استقرار تاريخي حافظ على وحدة الدولة.

6 - خلاصة

الدولة المخزنية ليست نموذجًا جامدًا، بل بنية تاريخية متحركة استطاعت التكيّف مع التحولات الكبرى، من السلطنة إلى الدولة الحديثة. وفهمها يقتضي تجاوز الأحكام القيمية، والنظر إليها كخصوصية سياسية مغربية لها منطقها واستمراريتها.

المراجع:

- عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. يتناول بنية الدولة المغربية التقليدية ومفهوم المخزن في سياقه التاريخي.
- محمد ضريف: النسق السياسي المغربي، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياس تحليل حديث لمفهوم المخزن وعلاقته بالسلطة السياسية.
- محمد حبيدة: المخزن والسلطة والمجتمع، دار توبقال، الدار البيضاء دراسة تاريخية-سوسيولوجية لمفهوم الدولة المخزنية.
- عبد الكبير الخطيبي: الاسم العربي الجريح، دار توبقال. مقاربة نقدية ثقافية لمفهوم السلطة والمخزن.
- عبد الله حمودي: الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية، ترجمة عبد الغفار مكاوي. يربط بين المخزن وبنيات السلطة الرمزية.
- مراجع باللغة الفرنسية:

Abdelah Hamoudi : – Maîtres et disciples : genèse et fondements des pouvoirs autoritaires dans les sociétés arabes، Paris، Maisonneuve & Larose. **مرجع أساسي لفهم الأسس الثقافية للمخزن.**

Jacques Berque: Structures sociales du Haut Atlas، PUF. – **تحليل العلاقة بين المخزن والقبيلة.**

Rémy Leveau: Le Fellah marocain، défenseur du trône، Presses de Sciences Po. – **دراسة كلاسيكية حول المخزن والشرعية السياسية.**

Mohamed Tozy: Monarchie et islam politique au Maroc، Presses de Sciences Po. – **يوضح تطور الدولة المخزنية في العصر الحديث.**

Daniel Rivet: Histoire du Maroc : de Moulay Idrîs à Mohammed VI، Fayard. – **عرض تاريخي شامل للدولة المخزنية.**

مراجع باللغة الإنجليزية:

Ernest Gellner : Saints of the Atlas، University of Chicago Press. – **تحليل أنثروبولوجي للعلاقة بين المخزن والقبائل.**

John Waterbury: The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite، Columbia University Press. – **من أهم الدراسات حول بنية الدولة المخزنية والشرعية.**

Dale F. Eickelman : Moroccan Islam: Tradition and Society in a Pilgrimage Center، University of Texas Press. – **يربط الدين بالمخزن والسلطة.**

Susan Gilson Miller : A History of Modern Morocco، Cambridge University Press. – **تطور المخزن من التقليدي إلى الدولة الحديثة.**

Mark Tessler : Politics of North Africa، Routledge. – **يقدم إطاراً مقارناً لفهم الدولة**

بين نسوية المشهد وإعدام التضامن:

(قراءة في حالتي سكينة بنجلون وسعيدة العلمي)

ليلى أحداد

لا يمكن قراءة القانون بمعزل عن موازين القوى الطبقية، فالقانون ليس مجرد نصوص مجردة، بل هو أداة في يد «البنية الفوقية» لإعادة إنتاج الهيمنة. حين نقارن بين حالتي سكينة بنجلون وسعيدة العلمي، نحن لا نقارن بين حكمين قضائيين فحسب، بل نحن أمام تعرية سوسيولوجية للمأزق الذي تعيشه النسوية الليبرالية، التي باتت تختار معاركها بناء على الرأسمال الرمزي والقدرة على الاستعراض.

في حالة سكينة بنجلون، نحن أمام فعل يقع في قلب «مجتمع الاستعراض». التشهير ونشر الخصوصيات، رغم كونه انتهاكا قانونيا وأخلاقيا، لاقى تعاطفا نسويا واسعا. لماذا؟ لأن قضيتها قابلة «للتسليع» كقصة درامية فردية. النسوية الليبرالية تجد في هذه النماذج ضالتها، فهي «تمرد» لا يمس جوهر السلطة ولا يفكك البنى الاقتصادية أو السياسية، بل هو صراع أفقي بين أفراد. التضامن هنا كان «تضامنا عاطفيا» يستهلك الصورة، ويسقط إحباطات النساء الشخصية على بطلة رقمية، مما منحها حماية رمزية أدت لتخفيف العقوبة (ثلاثة أشهر).

على الضفة الأخرى، تقف سعيدة العلمي. جريمتها لم تكن التشهير بالأفراد، بل «تسمية الأشياء بمسمياتها» في الحقل السياسي والحقوقي. ومع ذلك، واجهت عقوبة قاسية (ثلاث سنوات) وسط صمت مطبق من «الترند» النسوي. هذا الصمت ليس عفويا، بل هو نتاج خوف طبقي وفقر سياسي. فالمطالبة بالكرامة والعدالة الاجتماعية التي رفعتها سعيدة، تتجاوز سقف «الحريات الفردية» الهشة لتصطدم بصلابة الدولة وجهازها القمعي. النسوية التي لا تتبنى وعيا تخشى الاقتراب من سعيدة، لأن الدفاع عنها يعني الانخراط في معركة ضد السياسات الكبرى، وليس مجرد الصراخ ضد «رجل» في فيديو مسرب.

إن قصور النسوية الليبرالية هنا لا يتجلى فقط في صمتها، بل في الكيفية التي تعيد بها إنتاج «التراتبية الطبقية» تحت مسمى الدفاع عن الحقوق. فالامتياز الذي تتمتع به فئة من النساء لا يمنحهن فقط حماية قانونية أفضل، بل يمنحهن القدرة على هندسة المشهد، أي تحويل معاناتهن الفردية إلى منتج يسهل استهلاكه والتعاطف معه. وهنا يبرز الرابط العضوي بين مأزق الامتياز وبين آليات التسليع والتغريب.

تسليع التضامن: في ظل الرأسمالية، لم يعد التضامن فعلا سياسيا يهدف للتغيير، بل استحال إلى «فعل استهلاكي» محكوم بمنطق الربح والخسارة الرقمية. قضية سكينة بنجلون، بما تحمله من «دراما شخصية» من تشهير سب وقذف، هي مادة «دسمة» للميديا والمنصات، إنها «سلعة» تجلب المشاهدات وتثير الغرائز العاطفية الأولية. لذا، تبنتها النسوية الليبرالية لأنها قضية مربحة رمزيا ولا تكلف صداما مع السلطة. في المقابل،

إن قصور النسوية الليبرالية هنا لا يتجلى فقط في صمتها، بل في الكيفية التي تعيد بها إنتاج «التراتبية الطبقية» تحت مسمى الدفاع عن الحقوق. فالامتياز الذي تتمتع به فئة من النساء لا يمنحهن فقط حماية قانونية أفضل، بل يمنحهن القدرة على هندسة المشهد، أي تحويل معاناتهن الفردية إلى منتج يسهل استهلاكه والتعاطف معه. وهنا يبرز الرابط العضوي بين مأزق الامتياز وبين آليات التسليع والتغريب.

قضية سعيدة العلمي «كاسدة» بمقاييس السوق؛ فهي قضية جافة، سياسية، تخلو من الإثارة الاستعراضية وتتطلب وعيا فكريا وموقفا نضاليا مكلفا، لذا تم استبعادها من «سوق التضامن».

تغريب النضال النسوي: هذا الانتقاء القائم على الامتياز والتسليع يؤدي إلى عملية «تغريب» ممنهجة للمرأة عن قضاياها الحقيقية. عندما يضج الفضاء النسوي بالدفاع عن «حق التشهير» كفعل تحرري، ويصمت عن «حق التعبير السياسي» كفعل نضالي، فإنه يزيف وعي النساء ويغربهن عن واقعهن الطبقي. يصبح النضال هنا مستلبا حيث تتوهم النساء أن معركتهن هي مع «الرجل الفرد» في نزاع شخصي (كما في حالة سكينة)، بينما يتم التغاضي عن المعركة الأساسية ضد «البنى المؤسساتية» التي تسجن النساء بسبب آرائهن (كما في حالة سعيدة). هذا التغريب يحول النسوية من قوة ثورية لتغيير المجتمع إلى «نادي امتيازات» يخدم فئة معينة، ويترك المناضلات الحقيقيات في عزلة تامة لأنهن رفضن تحويل نضالهن إلى «شو إعلامي».

تكشف المقارنة بين حالتي سكينة بنجلون وسعيدة العلمي أن الاختلال لا يطال المؤسسة القضائية في بعدها الإجرائي فحسب، بل يمتد إلى منطق التضامن ذاته بوصفه ممارسة مُسيَّسة محكومة بعلاقات القوة، وبالتمفصل بين البنية الفوقية والقاعدة المادية للمجتمع، حيث تتحول النسوية الليبرالية، حين تفصل المسألة النسوية عن شروطها الاقتصادية والاجتماعية وعن الصراع البنيوي مع الدولة، إلى جهاز إيديولوجي ناعم يعيد إنتاج الامتياز الطبقي داخل خطاب الحقوق، ويضبط حدود المسموح والممنوع في الاحتجاج.

إن تغييب سعيدة العلمي لا يمكن قراءته كصدفة أو فتور عاطفي، بل كأثر مباشر لخوف بنيوي من تسييس النضال النسوي وربطه بأسئلة السلطة، القمع، والعدالة الاجتماعية، إذ إن الدفاع عنها يُفرض تجاوز أفق الحريات الفردية المدبَّرة نحو مواجهة الدولة كفاعل مركزي في إنتاج العنف الرمزي والمادي. ففي اللحظة التي يُعاد فيها تأطير التشهير كفعل تحرري مشروع، ويُجرَّم فيها التعبير السياسي بوصفه تهديدًا للنظام العام، تكون أمام انزياح إيديولوجي حاد من منطق التحرر الجماعي إلى منطق التدبير النيوليبرالي للاحتجاج، حيث يُعاد احتواء الغضب، وتفريغه من مضمونه الراديكالي، وتحويله إلى مشهد استعراضي قابل للاستهلاك. وبهذا الانزياح، تفقد النسوية بعدها التاريخي بوصفها قوة تفكيك للهيمنة، وتتحول إلى ممارسة رمزية تعيد إنتاج النظام القائم بدل زعزعته، وتستبدل الصراع السياسي الفعلي بعرض موسمي منزوع الأثر، يُقصي المناضلات اللواتي اخترن مواجهة البنى لا الاكتفاء بتدوير الصور داخل اقتصاد الانتباه.

إن تغييب سعيدة العلمي لا يمكن قراءته كصدفة أو فتور عاطفي، بل كأثر مباشر لخوف بنيوي من تسييس النضال النسوي وربطه بأسئلة السلطة، القمع، والعدالة الاجتماعية، إذ إن الدفاع عنها يفرض تجاوز أفق الحريات الفردية المُدبَّرة نحو مواجهة الدولة كفاعل مركزي في إنتاج العنف الرمزي والمادي. ففي اللحظة التي يُعاد فيها تأطير التشهير كفعل تحرري مشروع، ويُجرَّم فيها التعبير السياسي بوصفه تهديدًا للنظام العام،

فيلم «طحالب مرة» بالعرائش

شفيق العبودي

افتتحت جمعية إشعاع للثقافات والفنون بالعرائش موسمها الثقافي الثاني ضمن فقرة «أربعاء السينما» وذلك مساء الاربعاء 26 نونبر 2025 بعرض فيلم «طحالب مرة» للمخرج المقتدر إدريس شويكة بالمركز الثقافي، ويمكن اعتبار الفيلم بمثابة بيان إدانة للمجتمع المغربي الذكوري الذي لازال يعاني مجموعة من الاختلالات تزداد حدة في مناطق الهامش، حيث اختار منطقة الجبهة (جماعة متيوة) بإقليم شفشاون مكانا للتصوير، وقد عمد المخرج شويكة إلى حبكة ذكية تقوم على ثنائيات كثيرة داخل الفيلم، والتي اتخذها مطية لنسج قصته والرسالة المراد توصيلها، وأهم هذه الثنائيات التقابلية نجد: الغياب/ الحضور، غياب مصطفى بما يحمله من ذكرى طيبة في وسط عائلته، وخاصة لدى زوجته هنية وأمه وكذلك بين أصدقائه، بالمقابل حضور المعطي الذي يمثل نقيض تام لأخيه مصطفى. وأيضا ثنائية الكراهية/ الحب، كراهية الجميع للمعطي الذي بدوره يجسد الكراهية لكل شيء وما تصديه لقصة حب نشأت بين ابنته فتيحة وأخ هنية سعيد إلا دليل قاطع على ذلك، وخلافا لذلك هيمنة مشاعر المحبة لدى عدة شخصيات أهمها حب فتيحة لسعيد الذي حاربه المعطي بقوة، كما نجد في الفيلم ثنائية الظلم/الانصاف والعدل، اليأس/الأمل، خاصة الأمل الذي حملته أم مصطفى المحتفي طيلة الفيلم بخصوص عودته المرتقبة وإيمانها التام بذلك. أيضا ثنائية البخل/العطاء، حيث يحضر المعطي كرمز للبخل والظلم بينما الجيران والأصدقاء البسطاء كرماء في مساعدة هنية خاصة بعد مرض بنتها الصغيرة. وتنتصب أيضا ثنائية الحكمة/الاندفاع والتهور داخل الفيلم، إذ يجسد الهادي شخصية الحكيم الذي ينظر للمجتمع ويراقب ما يجري بتبصر ولا يتوانى في توجيه النصائح حتى وإن كانت أحيانا بطريقة رمزية غير مباشرة لكل من يلتقي بهم، وبالمقابل يحضر التهور والاندفاع في شخصية المعطى، كما تحضر ثنائية الأمية/التعلم، التي تشكل علامة فارقة في اتخاذ عديد القرارات خاصة في طريقة معالجة المطعي الشخص الأمي لعلاقة ابنته بسعيد، بعدما عمد إلى حرمانها من متابعة الدراسة وحقها المقدس في التعلم، وكذلك حضور الأمية لدى الأم والجيران الذين نصحوا هنية بعلاج بنتها المريضة بطرق تقليدية رغم أنها مصابة بمرض السرطان، كما لم ينسى ادريس شويكة أن يثير ثنائية الهجرة/ التشبث بالارض والوطن والبقاء فيه رغم مرارة الوضع، ناهيك عن ثنائية الصمت/البوح، صمت الشاهد وبوح الهادي المستمر، كذلك ثنائية العنف/المسالمة أو السلام، عنف المعطي تجاه الجميع تقريبا وخاصة عاشق ابنته فتيحة مقابل مسالمة زوجة الأخ هنية وأخيها سعيد رغم ما تعرضا لهم من ظلم وإهانة، إضافة إلى الثنائية البارزة والصادمة في الفيلم وهي عقوق الوالدين/بر الوالدين... وتجدر الإشارة إلى أن شخصية المعطي وحدها تشكل طرف رئيسي لهذه الثنائيات التقابلية التي ترمز للشر، بينما جميع الشخصيات الأخرى في فيلم تمثل الطرف النقيض بما هي رمز للخير، وكأن إدريس شويكة أراد أن يقول لنا أن الظالمون قلة ويعدون على رؤوس الأصابع، ومع ذلك بأسهم شديد..

وتبقى أهم لحظات الفيلم هي تلك البياضات المتروكة من قبل المخرج على شكل أسئلة حارقة، أهمها حول مدونة الأسرة التي أثارها بشكل عرضي رغم أن قصة الفيلم في الحقيقة تمثل المدونة جوهرها خصوصا مسألة الميراث وتقسيمه والوضعية التي طرحها الفيلم بعد غياب مصطفى الفجائي الذي كشف الفيلم في نهايته عن قتله من قبل أخيه جراء الصراع حول الثروة المشتركة، وبالتالي كان قتله وإخفاء جثته في محاولة لتحييده والاستلاء على كل المراكب/الميراث، اذن سؤال المدونة والمرجعية التي يجب اعتمادها في صياغتها حاضر بقوة رغم أنه لم يحضى بنقاش صريح في الفيلم، كما أنه ترك أسئلة أخرى معلقة دون أجوبة من قبيل: لماذا سكت الشاهد ولم يبلغ عن جريمة قتل مصطفى في البداية؟ لماذا تكلم الهادي الرجل الحكيم طيلة الفيلم، لكنه ابتلع لسانه عندما لمح فتيحة وهي على تقدم على الانتحار، ولم يمنعها من فعلها هذا؟

وتلك هي عادة المخرج السينمائي الكبير إدريس شويكة الذي يعتبر ان السينما ليست هدفا في حد ذاتها بل هي فقط وسيلة ومناسبة لإثارة النقاش، ويتعمد بطريقة ذكية أن يصور قصة ليس لذاتها، بل القصة بالنسبة له مجرد حيلة أو مسوغ يتخذها وسيلة لإرسال رسائل مهمة وإلقاء أسئلة بهدف إثارة قضايا مجتمعية راهنة والتنبيه أيضا لما لا ينتبه إليه الاخرون بشكل كبير، وذلك من أجل إماطة اللثام عن المسكوت عنه، وبأسلوب درامي كما هو الحال في فيلم «طحالب مرة»

العرائش 26 نونبر 2025

سعيدة على العهد

عبد اللطيف صردي

هل هي عودة لوأد البنات عمدا
تنأى عن تجليات العود الأحمد
فلا تباشير الربيع لاحت وانما الرزايا تتجدد
غزلان تزخرف جرار الطين كوشم في ظاهر اليد
جرفها الوحل ولا أياد عطوفة الإغاثة تمد
شدى في قاع بوادي مع زميلتها وطال الانتظار والعد
نزهة تبارح الفصل غصبا على عجل الى ليل الزنازين ولا غد
نسوة سيكوميك يعتمرن خيام الهوان الاغبر في اسفلت بارد
خياطات طنجة كن يرتقن فتق الوقت الكسيح لما باغتهن
السيل وارتقوا إلى الأبد
فها هي سعيدة العلمي تقداد صوب أسرها مجددة العهد
فيا وطني لماذا طالتك الردة ورجمت بالغيب بناتك وهن محصنات لم يأتين بفاحشة والمجد وان طال صوت الطغاة يرد
جرعتم كل خضراء الدمن حنظلا طعمه مر دون حياء أو سند
ترنو جحافل الظلمة في بؤر الانحطاط الفاسد

صندل غزل

نور عمراني

إلى شهيدة اسفي غزلان بائعة الأواني الفخارية ...

صندل يحاكي شقاء العمر
في الطين ...
اين تركته مولاته
اين ضاع منها ما داسته الأيام
على زهور ما ذبلت
ولا انحازت للأنين ...
...
صندل يبكي ساق حرة
وان غاصت الاحزان رأسا على عقب
افلا ينتحب
ذاك الطين ...
....
صندل ما تبقى
ووجوم مخيف يدق على ابواب المدينة
ولا من يفتح ...

احقا لا يدخل الجنة
ابناء السبيل والمساكين ...؟؟!!!!!!...

مفاهيم مشاكسة

نورالدين موعابيد

بعضُ المفاهيم مفارق، يشي بالشيء أنا، وبضده أنّا آخر، فلا يكون المحدد حينئذ سوى سيكوسوسيولوجيا المتحدث، من ذلك تمثيلا لا حصرا: البكاء والرقص، واستعذاب الألم (استلذاذه)، يقول أبو تمام:

لا تسقني ماء الملام فإنني
صب قد استعذبت ماء بكائي

الشاهد عندنا هو (قد استعذبت ماء بكائي)،الذي لوّح بنظير عقدة المازوخية التي هي التلذذ بتعذيب النفس جسدا و جنسا..وبذلك فإن البكاء هنا مصدر تلذذ

عكس ما هو معهود لدى عامة الناس،و من ثمة فإن القدامى لم يخطئوا حين عرفوا الشاعر بأنه ذلك الذي يشعر بما لا يشعر به غيره،و هذه فرادته و استثنائيته،وميزوه أيضا بأنه يجوز له ما لا يجوز لغيره.وهذا مؤشر دال على رجاحة رأي رائد التحليل النفسيّ FREUD،المعترف بأن الأدباء هم أساتذة التحليل النفسيّ(مسرح سوفوكليس صاحب عقدة أوديب).و بما أن الشاعر مغرم هائم (صب)، فإنه يستسيغ ما يكلفه الحب من ألم، ولا يستكثره قيد أنملة.

والواقع أن الألم هو أكثر ما حايث الإنسان،فلزمه لزوم ظله حتى ملك عليه قلبه و لبّه، فما كان من الشاعر أبي الطيب إلا أن حدس علاقة الرقص (الطرب) بالألم،يقول:

لا تحسبوا أن رقصي بينكم طرب
فالطير يرقص مذبوحا من الألم

أما ألفريد Alfred de Musset فيعترف بأنه «لا شيء يجعلنا عظماء. كالألم العظيم». ونحا نحوه SHakespeare،القائل:»إنه لتتعلم، لا بد أن تتألم»،وواضح أن المقصود إليه هو الألم الواعي، المشفوع بالتأمل والتفكير العميقين اللذين ينهلان من كفايات متضامّة (ك.الثقافية/ك. المنهجية/ ك. التواصلية/ك. الاستراتيجية.....)..وكأننا نحوّل الألم إلى أمل نربيه،و نناضل من أجل تفعيله..وعلى الرغم من تاريخية الألم فإنه لم يك مجمعا على تحديده،كما تؤكد ذلك فلسفات الألم ،فمصدر الألم في المنظور الماركسيّ –اللينينيّ هو البنيات السوسيو اقتصادية– السياسية التي تتأسس على الطبقية بطبائعها التفاوتية، الاستغلالية (التناقضية)، لهذا لا مناص للإنسانية المعذبة من أن تصارع إن هي أرادت استعادة كرامتها المهضومة، وحريتها المغتصبة، وهذه كفاية منهجية تؤمن بأن «التاريخ ليس سوى تاريخ صراع الطبقات».. في حين يعتقد Nietzsche أن الألم ضرورة من ضرورات استمرار الموجودات، مثل اللذة. إلا أنه لم يرق إلى طرح سؤالي Lénine الخالدين: «من المسؤول؟، وما العمل؟». بينما ذهب Schopenhauer مذهبا آخر حاول فيه إثبات أن الألم هو جسر العبور إلى تحقيق السعادة بما لهذا الألم من إمكانات تجاوزه.

إن الألم غير السالب هو ارتعاشة أيقونية تؤمّن قداسة المقاومة بصمود و خلود، يتبادلان الوعود،و يوزعان الورود..فلا يشيخان، ولا يترهلان،بل إن Éros و Thanatos ليتماهيان تماهيا عنيفا. وحتى إذاما احترق الإنسان المناضل فإن آلهة انبعاثه سرعان ما تستيقظ من الرماد كما طائر الفينيق، مبشرة بأنخاب ولود، ديدنها الألق، و إن تواتر العرق، وتضاعف الأرق، فحسبه أن العقول اليقظة، المتقدة شديد القلق.. وفي تصور أكثر من باحث أن الألم مصدر إلهام، والإلهام أسّ الإبداعية la créativité وأساسها لاسيما بعد نضج الخيال الخلاق.. وربما يسّر للمبدع مهلة التأمل، ونهزة التمحيص، بدل الاستعجال و الارتجال.و أحيانا يغدو الاختراق على مرمى حجر من الاحتراق، تذكر قصة طريفة أن متعلما احترق في سبيل إنقاذ زملائه و كانوا كثرا،فعلّق والده:»لقد أبكى أمّه،لكنه أسعد أمهات زملائه الكثيرات..»يقول ناظم حكمت (بتصرف):

إذا لم احترق أنا
ولم تحترق أنت
ولم يحترق الآخر
فكيف سنبدد الظلام؟!»

لا تريد هذه السطور العجلى أن تقارب مفهوم «التوازن الجوانيّ»الذي يعقب البكاء مكتفية بترداد بيت ابن الروميّ:

بكاؤكما يشفي و إن كان لا يجدي
فجودا فقد أودى نظيركما عندي

ونظيره بيت الخنساء:

أ عيني جودا ولا تجمدا
ألا تبكيان لصخر الندى؟!

تلكم كانت مجازفة أخرى حاولنا فيها/بها إثارة قضية التباس بعض المفاهيم، عسى خلخلة الثوابت تتفعّل. وبيّن أن الإيجاز كان دريئة أملت ما كتبناه.

2025

شمسي عبد المجيد:

قانون المالية 2026 ليس ميزانية "إصلاحية" بل وثيقة لتجديد آليات الهيمنة الطبقية في ظل النيو ليبرالية التابعة

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لقانون المالية، هو الرفيق عبد المجيد شمسي عضو شبيبة النهج الديمقراطي، طالب في سلك الدكتورة مهتم بالاقتصاد السياسي. في هذا الحوار حول أهم ملامح قانون المالية 2026 وانعكاساته المحتملة على الاوضاع الاجتماعية...

■ ما هي أهم المعطيات الرقمية لقانون المالية 2026؟

● **أولا شكرا جريدة النهج الديمقراطي العمالي على استضافتها لي كضيف لهذا العدد من أجل مناقشة قانون المالية لسنة 2026 إذ يكشف مشروع قانون المالية لسنة 2026 عن ميزانية إجمالية قدرها 544،3 مليار درهم رقم من الوهلة الأولى يبدوا ضخما في ظاهره إلا أنه يخفي في باطنه تناقضات طبقية حادة بين مصالح الطبقة العاملة والفئات الشعبية من جهة والبرجوازية الكمبرادورية من جهة أخرى.**

وتبلغ الإيرادات العامة 421،3 مليار درهم، منها 376،1 مليار درهم ضرائب (89% من الموارد).

وتتوزع هذه الأخيرة بين الضرائب المباشرة (165،7 مليار) والضرائب غير المباشرة (167،9 مليار).

هذا التوازن العددي يخفي اختلالا طبقيا إذ تتحمل الجماهير الشعبية عبء الضرائب غير المباشرة المفروضة على الاستهلاك (TVA)، بينما تمنح الرساميل الكبرى إعفاءات وتسهيلات وهي آلية لنهب فائض القيمة المنتج من عمل الطبقة العاملة لصالح الأقلية المالكة.

أما من ناحية النفقات فتبلغ نفقات التسيير 347،5 مليار درهم، منها 195،3 مليار كتلة أجور، و93،7 مليار نفقات متنوعة، و45،5 مليار رسوم عامة.

أما خدمة الدين العمومي فتصل إلى 44،1 مليار درهم بمعنى تحويل مباشر من المال العام إلى الرأسمال المالي المحلي والدولي.

كما أن العجز والمديونية المعلن يبلغ 4،5% من الناتج الداخلي الخام فيما تصل الحاجيات الإجمالية للتمويل إلى 171،7 مليار درهم من أجل ذلك تخطط الحكومة للاقتراض بـ 123 مليار درهم (63 داخلية و60 خارجية)، ما يرسّخ التبعية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والأسواق المالية لهذا فالعجز ليس خللا تقنيًا، بل نتيجة بنيوية لنظام رأسمالي تبعي يعيش على الديون لخدمة مصالح الرأسمال الأجنبي.

وإذا انتقلنا للحسابات الخصوصية للخزينة فإنها تبلغ 167،5 مليار درهم، منها 157،2 مليار لصندوق تجهيز القوات المسلحة (93،8% من المجموع!).

بهذا، يتفوق الإنفاق العسكري على التعليم والصحة مجتمعين، في مؤشر على أولوية القمع على التنمية.

أما من ناحية التشغيل فالمناصب محدودة من مجموع 36.895 منصبًا جديدًا يذهب أكثر من نصفها للداخلية والدفاع (18.500).

■ كيف تنظرون إلى الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية؟

● **من وجهة نظرنا، لا يمكن تقييم الميزانية الاجتماعية بمعزل عن البنية العامة للاختيارات الاقتصادية للدولة رغم تخصيص حوالي 90 مليار درهم لقطاع التعليم إلا أن السياسة التعليمية تظل رهينة بمنطق السوق والملاحظ أن قانون الإطار 51.17 يربط التكوين بسوق الشغل أما التعليم العمومي ينهار أمام المد الخصوصي.**

أما إذا انتقلنا الى قطاع الصحة فميزانيتها حوالي 32 مليار درهم) ضعيفة قياسًا بالحاجيات) فالتغطية الصحية الشاملة تتحول تدريجيًا إلى نظام ربح للقطاع الخاص عبر شركات التأمين والمصحات الخاصة بينما المستشفيات العمومية تفتقر إلى التجهيز والموارد البشرية.

وإذا تحدثنا عن الحماية الاجتماعية فالدعم الاجتماعي المباشر (26 مليار درهم) ليس سوى ترقيع ظرفي يعوض رفع الدعم عن المواد الأساسية.

إنه توزيع للفقر، لا للثروة، ويخضع لآليات رقابة رقمية عبر السجل الاجتماعي الموحد بدل أن يكون حقًا شاملا.

لكن المفارقة الكبرى التي يجب ان ننتبه لها هي ميزانية التسلح (157،2 مليار) تمثل قرابة 29% من إجمالي النفقات بينما التعليم والصحة مجتمعين لا يتجاوزان 27%.

هذا الاختلال يفضح الطبيعة الطبقية للدولة المغربية فبدل الإنفاق على المدارس والمستشفيات تتجه الدولة نحو التسلح وهو ما يتناقض مع شعار الحكامة الذي تتبناه الدولة المغربية.

لذا فإن قانون المالية 2026 ليس ميزانية "إصلاحية" بل وثيقة لتجديد آليات الهيمنة الطبقية في ظل النيو ليبرالية التابعة.

■ ما هي البدائل المقترحة لجعل قانون المالية يستجيب للمتطلبات الاساسية للجماهير الشعبية؟

● **لكي يستجيب قانون المالية 2026 حقًا للمتطلبات الأساسية للجماهير الشعبية يجب أن يتحول من وثيقة تقنية إلى عقد اجتماعي جديد يضمن:**

- **العدالة الجبائية،**
- **الإنصاف الترابي،**
- **الأولوية للرأسمال البشري،**
- **والشفافية في الإنفاق.**

من خلال قراءة معمقة في قانون المالية لسنة 2026 يتضح أن الدولة البرجوازية المغربية تواصل نفس النهج النيوليبرالي التبعي، حيث تسخر الميزانية العامة لإعادة إنتاج آليات السيطرة الطبقية: نهب منظم عبر الضرائب غير المباشرة، تزايد في الإنفاق العسكري، وتفاقم في المديونية والخضوع المالي للمؤسسات الإمبريالية.

لكن الأزمة ليست قدرا محتوما بل نتاج علاقات قوة يمكن قلبها عبر بدائل تضع حاجات الشعب قبل مصالح رأس المال.

إن الميزانية الحالية ما زالت تخصص أكثر من 55٪ من النفقات للتسيير (الأجور والمصاريف الجارية)، مقابل حصة محدودة للاستثمار العمومي المباشر في الصحة والتعليم والسكن فبدا تحويل الثروة من خدمة الربح إلى خدمة الإنسان نرى أن ميزانية التسلح الضخمة (157،2 مليار درهم) تمثل الوجه العاري لأولويات الدولة البرجوازية.

البديل الحقيقي يقتضي تحويل نصف هذه الاعتمادات على الأقل إلى القطاعات الاجتماعية:

- **لبناء المستشفيات وتجهيزها في القرى والمدن الهامشية،**
- **لتوسيع التعليم العمومي وتحسين أوضاع الأساتذة،**
- **ولتمويل برامج تشغيل عمومي موجّه للشباب العاطل.**

كما أن خدمة الدين العمومي (44،1 مليار درهم) يجب أن تُلغى بالنسبة للديون غير الشرعية التي لم يستفد منها الشعب، لأنها تمثل نهبًا مقنعًا لعرق الكادحين وتحويلا للثروة الوطنية إلى الخارج.

عدالة جبائية ضد الرأسمال الطفيلي يستحيل بناء ميزانية شعبية بنظام ضريبي رجعي لذا نقترح اعتماد ضريبة تصاعدية حقيقية على الثروات الكبرى والأرباح الاحتكارية وفرض ضريبة استثنائية على أرباح الأبناك والمجموعات العقارية مقابل إعفاء الأجور المنخفضة وتخفيض TVA على المواد الأساسية.

تظل الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة الأكثر مساهمة في الإيرادات، ما يثقل كاهل الطبقات العاملة والمتوسطة.

إذ أن من البدائل الممكنة تتجلى في:

- **تخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور الأقل من 7.000 درهم.**
- **فرض ضريبة تصاعدية على الثروة الكبيرة والعقارات غير المنتجة.**
- **مراجعة الإعفاءات غير المبررة التي تستفيد منها بعض القطاعات شبه الاحتكارية.**

كما أن تأميم الفوسفاط والمعادن والطاقة

والاتصالات ضرورة وطنية لضمان أن تتحول الأرباح إلى استثمار اجتماعي بدل أن تُستنزف في الأسواق الإمبريالية.

إضافة إلى ذلك يجب تبني سياسة اجتماعية قائمة على الحقوق لا الصدقات فالقطاعات الاجتماعية لا تحتاج إلى «برامج دعم ظرفية» بل إلى تحويل جذري في فلسفة الدولة:

- **التعليم: رفع الميزانية إلى 180 مليار درهم على الأقل، وتعزيز المدرسة العمومية المجانية الموحدة بدل التبعية للقطاع الخاص.**
- **الصحة: تخصيص 10% من الناتج الداخلي الخام لبناء منظومة صحية عمومية شاملة ومجانية، مع مراقبة صارمة للقطاع الخاص.**
- **الحماية الاجتماعية: جعل الدعم الاجتماعي حقًا غير مشروط، يضمن كرامة الفقراء بدل مراقبتهم رقميا عبر «السجل الاجتماعي الموحد».**
- **الأجور: رفع الحد الأدنى للأجر وربطه بتطور الأسعار لضمان العيش الكريم.**

إن قانون المالية لا يجب أن يظل حكراً على البيروقراطية والبرجوازية السياسية.

لذا لا بد من:

- **إرساء ميزانية تشاركية تتيح للنقابات والجمعيات العمالية والمجتمع المدني التأثير في صياغة الأولويات،**
- **مراقبة شعبية فعلية للصفقات العمومية والإنفاق العسكري،**

نقل الموارد للجهات المهمشة عبر جهوية اجتماعية حقيقية تضمن العدالة المجالية.

في الأخير لابد أن نشير إلى أن الإصلاحات التقنية مهما كانت تبقى محدودة ما دامت الدولة خاضعة لمنطق الرأسمال والإمبريالية.

تونس:

في الذّكرى 15 لاندلاع الثّورة:
الشّعبويّة تواصل الالتفاف والثّورة المضادّة

يمرّ اليوم 15 عاما عن اندلاع الثّورة بمدينة سيدي بوزيد، حين أقدم يوم 17 ديسمبر 2010، الشابّ الكادح محمد البوعزيزي على إضرام النّار في جسده احتجاجا على القهر والظّلم الذي ظلّت منظومة التّفقير والقمع الفاسدة تمارسه ضدّ الشّعب وطبقاته وجهاته المحرومة. لقد كان استشهاد البوعزيزي القادح الذي فجّر ثورة ظلّ الشّعب التونسي يراكم لها على مدى عقود. لقد انطلقت الشرارة من سيدي بوزيد لتعمّ الانتفاضة كافة جهات البلاد وتنتهي يوم 14 جانفي 2011 بإسقاط بن علي وفراره مسجّلة انتصار إرادة الشعب وقدرته الجبّارة على الإطاحة بواحدة من أعتى الدّكتاتوريّات. وقد تجاوز صدى ثورة الشّعب التونسي حدود بلادنا فكانت مثالا زعزع أركان العديد من الدكتاتوريات في المنطقة والعالم.

لقد أسقطت ثورة شعبنا الدكتاتور ونظام الحكم الفرديّ المطلق لكنّها لم تضرب قاعدته المادية والاجتماعيّة مما سهّل استيلاء مختلف القوى الرجعيّة، واجهة الرأسمال التابع، على السلطة ومفاصل القرار، سواء كانت تلك القوى من بقايا النظام السّابق أو من حركة النهضة وحلفائها الوافدين حديثا على السّلطة. لقد عملت كل هذه القوى التي حكمت بلادنا منذ 2011 على سرقة ثورة الشّعب التي تتعرّض اليوم إلى محاولة تصفية بالكامل على يد منظومة 25 جويلية الانقلابيّة. فهذه المنظومة لا تتوقف عن ضرب كلّ المكاسب التي افتكّها الشعب وعلى رأسها الحريّة السياسيّة التي ظلّت الأداة الفعّالة التي مكّنته من الدفاع عن مطالبه ومصالحه المستهدفة من قبل كل فرق الحكم. لقد صادر نظام قيس سعيّد، الشعبوي الفاشي، كلّ الحريات ووضع يده على الإعلام وعلى القضاء وفتح السجون مجدّدا لتستقبل منتقديه ومعارضيه، وتكاثر ضحايا القمع البوليسي، فيما تتواصل خيارات التبعيّة والتّفقير والإذعان لإرادة الرّأسمال الاحتكاريّ الخارجيّ والرّيع المحليّ، وهو ما تجسّده الميزانيّات المتتالية والاتفاقيات المعلنة والخفيّة مع الدّول والمؤسّسات الامبرياليّة وما آلت إليه كلّها من تدمير ممنهج لمنظومات الإنتاج وتفاقم للبطالة والفقر والبؤس و"الحرقة" وتدهور الخدمات العامّة وتردّي الوضع البيئي.

إن حزب العمال إذ يحيي ذكرى اندلاع الثورة المجيدة، وإذ ينحني أمام ذكرى شهداء الثورة وشهداء الشعب من كل الأجيال، فإنه:

– يعتبر أن ثورة شعبنا قد تمّ الالتفاف عليها وغدرها من قبل كل التشكيلات التي تداولت على الحكم منذ سقوط بن علي.

– يعتبر أيضا أنّ انقلاب 25 جويلية ماهو إلا حلقة من حلقات وأد المسار الثوري الذي ظلّ يدافع عن نفسه ويقاوم، وقد استعمل الانقلاب ورأسه خطابا ثورجيا لمغالطة الشعب وتصفية مكاسب ثورته وعلى رأسها الحرية السياسيّة مع الحفاظ على مجمل الخيارات الطبقية اللاوطنية واللاشعبية واللاديمقراطية التي كانت السبب في اندلاع الثورة.

– يجدد موقفه من مغالطة رأس الشّعبوية بمحاولة خلق تنافر وهميّ بين 17 ديسمبر و14 جانفي، تاريخ سقوط بن علي الذي كان قيس سعيّد من بين خادمي نظامه الدكتاتوري، لا تربطه أيّ رابطة لا من قريب ولا من بعيد بنضال الشعب التونسي وثورته. وهو يتوجّه، كما هو واضح، إلى تحويل موعد اندلاع الثورة إلى مناسبة فلكلورية على شاكلة 7 نوفمبر سيّء الذكر.

– يجدّد قناعته بأن أقصر الطرق لاستعادة شعبنا المبادرة وأخذ مصيره بيده بهدف تحقيق مطالبه وطموحاته التي لخصها شعار "شغل، حرّيّة، كرامة وطنيّة" وإنهاء منظومة الاستبداد والتبعية والتفقير، إنّما يكمن في استعادة روح 17 ديسمبر المجيد وإعادة تنظيم النضال بالاستفادة من دروس كلّ الانكسارات الحاصلة خلال الـ15 سنة الأخيرة، فوحده النضال الواعي والمنظم والواسع يعيد للشعب كلمته في صياغة مصيره بعيدا عن الشعبوية وعن أوهام المنظومات السابقة التي رهنت البلاد وفقرت الشعب ومهدت الطريق للاستبداد الحالي.

– يدعو الشعب التونسي وقواه الثورية و التقدمية إلى مضاعفة الجهد من أجل توحيد الصفوف والرّفع من نسق النضال لخلق الشروط المناسبة لإسقاط الدكتاتوريّة الشعبويّة وفسح المجال لتكريس البديل الوطنيّ، الديمقراطيّ، الشعبيّ الذي يعبّر فعليّا عن طموحات جماهير شعبنا في التحرّر والانعتاق ويسدّ الباب أمام عودة الاستبداد بعناوين أخرى.

المجد لثورة 17 ديسمبر/ 14 جانفي
النصر لنضال الشعب
يسقط الاستبداد الشعبوي
الحرية لمعتقلات/معتقلي الرّأي

حزب العمّال: تونس، في 17 ديسمبر 2025

حدث الأسبوع

من المدرجات إلى الجيوب:

الانتهازية تسرق الفرح الجماعي

بوسماحة بهلول

فتحت مصالح الشرطة القضائية، تحت إشراف النيابة العامة، أبحاثا حول شبهات المضاربة في تذاكر مباريات كأس إفريقيا للأمم، أسفرت عن توقيف 8 أشخاص بعد رصد إعلانات بيع غير قانونية على مواقع التواصل الاجتماعي. وشملت العمليات الأمنية عدة مدن من بينها الرباط، تمارة، أكادير، سلا، مراكش والمحمدية، فيما تستمر الأبحاث لتوقيف باقي المتورطين.

لكن هذه الواقعة تطرح سؤالا أعمق: إلى أي مدى أصبح الفرح الجماعي سلعة يستغل فيها الجمهور؟ التذاكر لم تعد مجرد ورقة للدخول، بل تحوّلت أحيانا إلى أداة للربح السريع في أيدي الانتهازيين. السوق السوداء ليست حديثة الظهور، فهي ترافق مباريات كرة القدم وعروض المسرح والسينما منذ الستينيات. لكن المشكلة اليوم تكمن في اتساع الظاهرة وتحولها من ممارسة هامشية إلى سلوك شبه منظم، يستفيد من ضعف الرقابة وتواطؤ الصمت المجتمعي. أصبح «السمسار» اليوم منصات إلكترونية، لكن الجوهر بقي واحدًا: حرمان الجمهور الحقيقي من حقه في الحضور، وتحويل الفعاليات الجماهيرية إلى فرصة للربح الفردي.

الأخطر من ذلك، أن المجتمع صار أحيانًا يتعامل مع هذه الممارسات كأمر طبيعي أو «شطارة»، ما يعكس خللًا قيميًا، إذ يُبرَّر الاستغلال طالما يعود بالنفع على البعض.

حين تُفرغ المدرجات من جمهورها، لا يُفقد صوت التشجيع فقط، بل يُفقد معنى الفرح نفسه. الانتماء الجماعي والمشاركة يتحوّلان إلى امتياز لمن يدفع أكثر، ويصبح الحدث الرياضي أو الثقافي امتيازًا طبقيًا لا مساحة مفتوحة للجميع.

الانتهازية هنا لا تسرق التذاكر فقط، بل تسرق الثقة وتشوه إحساس المشاركة، وتجعل كل مناسبة عامة فرصة خاصة للبعض. ولكل مرة نصمت أو نبرر، نمنح هذه الثقافة مزيدًا من الشرعية. مواجهة السوق السوداء لا تبدأ بالقوانين وحدها، بل تبدأ بالرفض الاجتماعي وإعادة الاعتبار لقيمة الفرح الجماعي كحق للجميع، لا كسلعة تُباع لمن يملك المال.

فالمدرجات خُلقت للناس، لا لتكون محطة عابرة في طريق التذكرة من المدرجات إلى الجيوب.